

# **الخلفيات الفلسفية لنقد ماركس للاقتصاد السياسي**

**د. أشرف حسن منصور**

**أستاذ الفلسفة الحديثة والمعاصرة المساعد  
بكلية الآداب – جامعة الإسكندرية**



"... لو كان الشكل الذي تظهر به الأشياء متطابقاً  
مع ماهيتها، فسوف يصير العلم بلاجدوى".

ماركس

## مقدمة:

لم تنقطع علاقة ماركس بخلفياته الفلسفية التي كانت واضحة في كتابات فترة شبابه حتى ١٨٤٤؛ إذ ظلت أعماله في فترة النضج، والتي تركزت في نقده للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، كاشفة عن نفس تلك الخلفيات الفلسفية، وإن على نحو غير واضح يحتاج إلى كشف دقيق، وهذا هو هدف هذه الدراسة. ولما كان الإنجاز الفكري الأساسي لماركس قد تركز في نقده للاقتصاد السياسي، فإن البحث عن الجانب الفلسفي في فكر ماركس يجب بالضرورة أن يكون بحثاً في الخلفيات والسياقات والمتضمنات الفلسفية لمفهوم النقد وللممارسة النقدية عند ماركس.

تربى ماركس فكرياً على تراث فلسفي سادته النزعة النقدية. فقد كان كل فلاسفة عصر التنوير الذين قرأ لهم ماركس من رواد النقد: نقد تحالف الدين والسياسة (سبينوزا)، ونقد الدين المؤسسي الكهنوتي (فولتير، ديدرو، هولباخ، هلفشيوس)، ونقد السياسة (روسو)، ونقد العقل (كانط)، ونقد التراث الفلسفي في اتجاهيه التجريبي والعقلي (هيجل)، ونقد الاعتراض الديني (فويرباخ)، والنقد التاريخي للكتب المقدسة (فريدريك شتراوس، برونو باور). والحقيقة أن فكر ماركس يمثل استمراراً وتتويجاً لهذه السلسلة الطويلة من فلاسفة النقد، والاستطالة النظرية لذلك التراث إلى مجال الاقتصاد السياسي.

إن المتضمنات الفلسفية لنقد ماركس للاقتصاد السياسي متنوعة ومتشعبة للغاية، وإزاء ذلك يتم التركيز في هذه الدراسة على الأبعاد الفلسفية للنقد الماركسي، مع الإشارات السريعة للخلفيات الفلسفية لهذا النقد.

نظر ماركس إلى الاقتصاد السياسي الكلاسيكي على أنه تقييد بالسطح الظاهري للعملية الاقتصادية، غير منتهية إلى البنية العميقة الحاكمة لحركة الاقتصاد. ويُقصد بالسطح الظاهري، ما يظهر مباشرة للوعي التجريبي للفاعلين في العملية الاقتصادية، وهو حركة السلع والنقود، واتجاهات الأسعار، وقوانين العرض والطلب، والاستقلال الظاهري للاقتصاد عن المجتمع والسياسة، والطابع المجرد لعقد العمل الذي يضمن شكلياً المساواة والعدالة. وفوق هذا السطح الظاهري تكمن بنية المجتمع الرأسمالي، وهي بنية طبقية في الأساس، تسودها علاقات الهيمنة والإخضاع، وقوانين تعزل المنتجين المباشرين (العمال)

عن منتجات عملهم، عن طريق حق الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وقوانين أخرى للاستحواذ على القيمة الزائدة، المطلقة والنسبية. ومن الواضح أن ثنائية السطح الظاهري والبنية العميقة التي اعتمدها ماركس مستندة على ثنائية الظاهر appearance والماهية essence ، والتي اتضحت بشدة في فلسفة هيغل لكن مطبقة على المجال الفلسفي.

ومن الواضح أيضاً أن نقد ماركس للاقتصاد السياسي باعتباره مُقَيِّداً بظاهر العملية الاقتصادية هو نقد له من منطلق كشفه عن وعي تجريبي؛ أي أن نقد ماركس هو نقد لشكل الوعي السائد في العلم الاقتصادي، وتجاوزه نحو فهم أعمق للاقتصاد. ونقد ماركس من حيث إنه نقد لشكل في الوعي بموضوع الاقتصاد إنما يعد استمراراً لنقد هيغل لأشكال الوعي، الحسية والتجريبية والمادية، في كتابه "فينومينولوجيا الروح". إذ يحتوي النقد الماركسي على فينومينولوجيا للوعي السائد في الاقتصاد السياسي.

ومن جهة أخرى فإن تناول أصول علم ما بالدراسة للكشف عن مسلماته الضمنية التي لا يعي بها، والحكم على علميته من خلال هذه المسلمات، هو ما يفعله ماركس في نقده للاقتصاد السياسي كعلم، ويجد سابقته في كتاب كانط "نقد العقل الخالص"، الذي بحث فيه في مشروعية الميتافيزيقا وفيما إذا كانت علماً أم لا. ومثلما كانت المشروعية واللامشروعية هي الثنائية التي حكمت تقييم كانط للميتافيزيقا من حيث ادعائها العلمية، فإن تقييم ماركس للاقتصاد السياسي حكمته ثنائية شبيهة وموازية: أي الفحص في الاقتصاد السياسي من حيث كونه علماً أو أيديولوجياً. وعلى الرغم من البداية العلمية للاقتصاد السياسي حسب ماركس، إلا أنه انتهى إلى أن يكون مجرد أيديولوجيا، نظراً لسيطرة الرؤية الطبقيّة والتحيزات البورجوازية عليه في الفترة التالية من تطوره.

وفي نظرة أخيرة أكثر شمولاً للنقد الماركسي، يعتقد ماركس أن العلم لا يجب أن يكون محصوراً في منطق الحقيقة Logic of Truth، بل يجب أن يضم منطقاً للوهم Logic of Illusion، أي للظهور الزائف لموضوع العلم، ذلك الظهور الذي يعتم على ممارس العلم الرؤية العلمية الصحيحة لموضوعه. وقد كانت هناك سوابق تاريخية عديدة لفلسفة درسوا منطق الوهم. فكما أن للحقيقة منطقاً يكشف عنها ويضعها في نسق تصوري يعبر عنها بدقة، فكذلك للوهم منطق الخاص الذي يكشف عن أسبابه وكيفية ظهوره وكيفية تزييفه للوعي. والمعروف أن الأورجانون الأرسطي يتكون من أجزاء عديدة، لكنها تنقسم إلى قسمين أساسيين: منطق البرهان، الكاشف عن الحقيقة، وهو ما يسمى بالمنطق العام أو المنطق الصوري، ومنطقاً للوهم أو الخداع أو الكذب أو الأضاليل

أو المغالطات، وهو الذي يضم باقي أجزاء الأورجانون الأرسطي: الجدل والخطابة والفسفة والشعر. والنقد الذي يقدمه ماركس للاقتصاد السياسي هو منطوق للوهم بهذا المعنى الأرسطي، أي المنطق الكاشف عن جدلية وخطابية وفسفة الاقتصاد السياسي، أي عن لاعلميته ووقوعه في الأيديولوجيا.

## أولاً - أسباب تخفي علاقات الاستغلال والهيمنة في المجتمع الرأسمالي:

### ١) وضوح علاقات الاستغلال في المجتمعات السابقة على الرأسمالية:

ما الذي يجعل سطح المجتمع الرأسمالي غير كاشف عن آليات الهيمنة والاستغلال الفعلية؟ ما الذي يجعل هذا السطح ظاهرياً من الأصل، مُعْتَمَماً على حقيقة الاقتصاد الرأسمالي؟ ما الذي يجعله مُعْتَمَماً؟ في المجتمعات السابقة على الرأسمالية، تتصف علاقات الاستغلال والهيمنة بالوضوح والمباشرة، وتظهر لرؤية العين وتكون شخصية، لكنها ليست كذلك في المجتمع الرأسمالي، لأنها تتخفي فيه خلف القوانين الاقتصادية، وخلف عقد العمل الذي يحتوي شكلياً على معايير المساواة والتبادلية والتوافق<sup>١</sup>. ولأن العلم الاقتصادي هو الذي يكشف عن علاقات الاستغلال والهيمنة المخفية تحت السطح الظاهري للمجتمع، وخلف قوانين اقتصادية تبدو موضوعية وكما لو أنها قوانين طبيعية، فإن المجتمعات السابقة على الرأسمالية لم تعرف هذا العلم الاقتصادي. يقول سمير أمين في ذلك: "يصير العلم ضرورياً لتفسير مجال من الواقع، فقط عندما تعمل قوانين غير منظورة مباشرة من خلف الوقائع الظاهرة: أي فقط عندما يصير هذا المجال مُعْتَمَماً opaque بسبب القوانين التي تحكم حركته"<sup>٢</sup>.

يتصف المجتمع الرأسمالي بكون الاستغلال فيه غير واضح ومُعْتَمَ عليه ومزيف. فالقيمة الزائدة لا تظهر مباشرة على سطح المجتمع باعتبارها عملاً زائداً غير مدفوع الأجر، بل تظهر في أشكالها السطحية في صورة ربح وريع وفائدة وأجر. أما المجتمعات السابقة على الرأسمالية فقد كان الاستغلال فيها واضحاً؛ فالقن كان يعمل في الأرض ثلاثة أيام لنفسه وأسرته وثلاثة أيام للسيد الإقطاعي. وبذلك يكون الاستغلال عينياً وواضحاً

1) Marx, Capital, volume I. Translated by Ben Fowkes. (London: Penguin Books, 1976), pp. 280, 477, 638, 680.

2) Amin, Samir, Eurocentrism, Modernity, Religion and Democracy. A Critique of Eurocentrism and Culturation. Translated by Russell Moore and James Membrez. (New York: Monthly Review Press, 2nd ed. 2009), pp. 95 – 96.

وملموساً، لكن ليس الأمر كذلك في المجتمع الرأسمالي. يقول ماركس: "هذه الهوية بين القيمة الزائدة والعمل غير مدفوع الأجر للآخرين ليست في حاجة إلى أن تُحل هنا، لأنها لا تزال موجودة في شكلها المرئي الملموس، بما أن عمل المُنتج المباشر لنفسه لا يزال منفصلاً في المكان والزمان عن عمله لسيدته الإقطاعي، والآخر يظهر مباشرة في الشكل المتوحش للعمل الإرغامي"<sup>3</sup>.

عندما كانت علاقات الاستغلال والهيمنة مباشرة وشخصية وواضحة في مجتمعات ما قبل الرأسمالية، فقد كان النظام السياسي ضرورياً في هذا السياق، ضامناً المحافظة على هذه العلاقات وإعادة إنتاجها. وحينئذٍ كانت الهيمنة السياسية لإمبراطوريات عالمية هي الشكل السياسي الذي اتخذته علاقات الهيمنة المادية؛ أما في المجتمع الرأسمالي فإن الهيمنة الاقتصادية لم تعد واضحة ولا مباشرة ولا شخصية، نتيجة لتعظيم السوق. فلأن كل الناتج الاجتماعي يأخذ الشكل السلعي، أي الشكل المُنتج خصيصاً لبيع في السوق، فإن هذا الناتج يخرج من بين أيدي المنتجين المباشرين ويصير ملكية السادة الحقيقيين لوسائل الإنتاج وللسوق وللاقتصاد؛ ويصير العمل نفسه سلعة لها سوق خاص تتحكم فيه قوانين عرض وطلب، تبدو كما لو أنها قوانين طبيعية، تنتصف بالاحتمية وتعمل بتلقائية. وفي هذا السياق لا تعد علاقات الاستغلال والهيمنة واضحة ومباشرة، بل تصير مُتخفية خلف قوانين اقتصادية تبدو أنها طبيعية وموضوعية وحتمية، وتصير الهيمنة لاشخصية. وبالتالي فإن الاستيلاء على القيمة الزائدة يتخذ شكل الربح المُستحق على رأس المال؛ ويتخفى استغلال العامل وراء قانونية ومشروعية عقد العمل، وحتمية وطبيعية سوق العمل. وعندما يصير الاستغلال مُتخفياً بهذه الطريقة، فإن الأمر يستدعي العلم. إنه بلا شك لا يستدعي العلم المتمسك بالسطح الظاهري للمجتمع، ولا العلم الذي يُسلم بحتمية وطبيعية القوانين الاقتصادية، بل يستدعي علماً آخر، أو ممارسة مختلفة للعلم، ممارسة نقدية. إنه العلم المُصمَّم خصيصاً لدراسة مثل هذا الواقع المقلوب والمزيف، المليء بالتخفي والخداع والأوهام. إنه "نقد الاقتصاد السياسي".

---

3) Marx, Capital III, Translated by David Fernbach. (London: Penguin Books, 1981), p. 928.

4) Marx, Pre-Capitalist Economic Formations, translated by Jack Cohen, edited with introduction by E. J. Hobsbawm. (New York: International Publishers, 1964), pp. 70 ff.

## ٢) نقد الموضوعية الزائفة:

حمل تصور ماركس عن العلم وعن ممارسته رؤية مختلفة تماماً عن الاتجاهات التجريبية والمثالية معاً. فلو كان العلم يبدأ تجريبياً ووقائياً بالملاحظة الحسية للظواهر، أو بما يظهر للوعي العادي المباشر، فسوف يكون مُقيداً بالسطح الظاهري المباشر للعملية الاقتصادية، وسوف يكون "التعبير البسيط على مستوى الوعي عن الحركة الظاهرية"<sup>٥</sup> للاقتصاد، أي سوف يكون مجرد يقين حسي وإدراك حسي للسطح الظاهري للاقتصاد، مع شيء من التصورات التجريبية الناشئة من هذا النمط من الإدراك. لكن ماركس كان على وعي تام بأن ما يقدم نفسه مباشرة للوعي التجريبي في عالم الاقتصاد الرأسمالي هو مجرد حركة ظاهرية ليست هي الحركة الواقعية، بل هي عكسها تماماً؛ إنها قلب لها inversion. وفي ذلك فإن ماركس يمارس فينومينولوجيا للاقتصاد الرأسمالي، لا مجرد فينومينولوجيا لوعي الفاعلين في هذا الاقتصاد وحسب، بل فوق ذلك فينومينولوجيا للمظهر الذي يبدو عليه هذا الاقتصاد ذاته في الواقع.

إن الطابع الموضوعي الذي تظهر به السلع هو إذن شكل ظهور القيمة Erscheinungsform\ Phenomenal Form\ Form of appearance. هذا الشكل مُحدّد بالبناء الاجتماعي كله، أي بضرورة اغتراب منتجات العمل الاجتماعي عن المنتجين المباشرين، وبالسوق. هذا الشكل الظاهري، الوهمي، للقيمة هو ما يبدو مباشرة للعين الملاحظة، وللوعي اليومي العادي، للفاعلين الاقتصاديين، ويظهر على أنه طبيعي وموضوعي وحتمي. المسألة هنا ليست وعياً زائفاً وحسب، بل هي وعي زائف ينخدع بعملية تزييف مادية للواقع. لأن الوعي العادي اليومي يرى بالفعل السلع على أنها موضوعية ومستقلة. هذه الرؤية ليست زائفة بل فعلية؛ والتزييف هو في شكل الظهور نفسه. هذه هي إحدى أو هام الرأسمالية التي ذكرها ماركس في فقرة هامة يقول فيها: "يمكننا بالتالي فهم الأهمية المحورية لتحول قيمة وسعر قوة العمل إلى شكل الأجور price form، أو إلى قيمة وسعر العمل نفسه. إن كل مفاهيم العدالة التي يتمسك بها العامل والرأسمالي، وكل ألغاز نمط الإنتاج الرأسمالي mystifications، وكل أو هام الرأسمالية، تجد أساسها في شكل الظهور الذي ناقشناه form of appearance، الذي يجعل العلاقة الفعلية مختفية، ويقدم للعين العكس التام لهذه العلاقة"<sup>٦</sup>. العين إذن ليست

5) Marx, Capital I, p. 680.

6) Ibid, op. cit.

منخدعة، والوعي ليس زائفاً لخطأ فيه هو، لأن العلاقة مقلوبة بالفعل، والواقع مزيف بالفعل. ويُدعم ماركس رؤيته هذه بالمماثلة التي يقيمها بين مجال الاقتصاد السياسي وتاريخ علم الفلك. فالإنسان يرى بالفعل أن النجوم والكواكب تدور حول الأرض، ومن ثم جرى الاعتقاد في أن الأرض هي مركز الكون، حتى جاء كوبرنيكوس واكتشف أن الحركة التي تحدث أمام العين ليست هي الحركة الفعلية، بل هي حركة ظاهرية. يقول ماركس: "إن كون الأشياء تقدم نفسها في ظهورها في صورة مقلوبة، هو شيء مألوف في كل علم، بصرف النظر عن الاقتصاد السياسي<sup>7</sup>... تماماً مثلما أن الحركات الظاهرية للأجسام السماوية ليست معقولة إلا للذي على معرفة بحركاتها الواقعية"<sup>8</sup>. إذا كان هناك من أحدث ثورة كوبرنيقية في علم ما، فلم يكن كانط في نظرية المعرفة، بل ماركس في الاقتصاد السياسي، لأنه رد الحركة الظاهرية السطحية للاقتصاد الرأسمالية إلى حركته الواقعية المتخفية، غير الواضحة للعين.

### ٣) وهم الأجر - اختفاء العلاقة الطباقية خلف عقد العمل:

لا يمكن لرأس المال أن يظهر مباشرة على أنه نتيجة استغلال، لأن استغلال العمال نفسه غير ظاهر في عملية بيع وشراء قوة العمل؛ "أجر العامل يظهر على أنه سعر العمل، باعتباره كمية معينة من النقود مدفوعة مقابل كمية معينة من العمل"<sup>9</sup>. هذه العلاقة تخفي علاقة الاستغلال وتجعلها غير ظاهرة، لا للعمال والرأسماليين وحسب، بل للعلم الاقتصادي نفسه، وهذا هو ما وقع فيه الاقتصاد السياسي الكلاسيكي. إن المظهر الخادع لعقد العمل الذي يكون بين أطراف متساوية تدخل فيه بطوعية وإرادة، وللطابع التبادلي للأجر الذي يكون مقابل عمل ما، يخفي العلاقة الطباقية بين طبقة مالكة لوسائل الإنتاج وطبقة لا تملك إلا قوة عملها. والكل منخدع، وهذا الانخداع ليس سببه تزييفاً لوعي الفاعلين وحسب، بل سببه الممارسة الاقتصادية الرأسمالية نفسها، وسببه كذلك علاقات الإنتاج الرأسمالية التي تنشأ بالضرورة عن نمط الإنتاج الرأسمالي.

في هذه العلاقة التجارية النقدية بين بائع ومشتري قوة العمل، فإن كل الفروق بين القيمة الزائدة والقيمة الأصلية تختفي، ويختفي معها زمن العمل الضروري وزمن العمل الزائد، وفي ذلك يقول ماركس: "إن شكل الأجر بالتالي يحذف أي أثر لانقسام العمل إلى عمل ضروري وعمل زائد، وإلى عمل مدفوع الأجر وعمل غير مدفوع الأجر. فكل

7) Ibid: p. 677.

8) Ibid, p. 433.

9) Ibid, p. 695.

العمل يظهر على أنه مدفوع الأجر... والعلاقة النقدية تخفي العمل الذي بدون مقابل للعامل الأجير... إن كل مفاهيم العدالة التي يتمسك بها العامل والرأسمالي معاً، كل الطابع الأسطوري لنمط الإنتاج الرأسمالي، كل أوهام الرأسمالية عن الحرية، وكل الحيل الاعتدالية للاقتصاد المبتدل، لديها أساسها في شكل الظهور الذي ناقشناه، والذي يجعل العلاقة الحقيقية غير مرئية، ويقدم للعين العكس التام لتلك العلاقة... إن التبادل بين رأس المال والعمل يقدم نفسه في البداية لإدراكنا الحسي بنفس الطريقة التي ظهر بها بيع وشراء أي سلعة أخرى. فالمشتري يقدم كمية معينة من النقود، والبائع يقدم شيئاً آخر غير النقود... وحقيقة أن نفس هذا العمل هو العنصر الكلي الخالق للقيمة، وبالتالي يحوز على خاصية تميزه عن كل السلع الأخرى، هي شيء يقع خارج الإطار المرجعي للوعي اليومي<sup>10</sup>. إن هذا تحليل فينومينولوجي بكل ثرائه ودقته. الملاحظ أن ماركس يتحدث في العبارة الأخيرة عن "الإطار المرجعي للوعي اليومي"، الذي هو عملية التبادل بين رأس المال والعمل والتي تتخذ الشكل النقدي، وتحمل طابع العلاقة التجارية بين بائع ومشتري قوة العمل. هذا الإطار المرجعي هو إذن أصل الزيف الذي يصيب الوعي اليومي، للعامل والرأسمالي ولعالم الاقتصاد على السواء، فالكل على باطل.

## ثانياً – نقد الاقتصاد السياسي:

### (١) التمييز بين العلم والأيدولوجيا في خطاب الاقتصاد السياسي:

لا يحكم ماركس على نظريات الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بأنها زائفة في أصلها، بل يذهب إلى أنها كانت تعبيراً علمياً عن عصرها، ذلك العصر الذي كانت فيه البورجوازية تقوم بدور تصنيع المجتمع، وتتولى مهمة تحطيم الإطار السياسي السابق عليه، والذي كان في صالح الأرستقراطية والملكية العقارية الكبيرة. لكن ابتداءً من عشرينيات القرن التاسع عشر، توقفت تلك النظريات عن أن تكون علمية، نظراً لتغير الواقع الاقتصادي، وابتعدت عن العلم كلما زاد التناقض بين الواقع الاقتصادي والنظريات المعبرة عنه. وبذلك نستطيع القول إن نقد ماركس للاقتصاد السياسي لا يقتصر على كونه نقداً للطابع الزائف والأيدولوجي لذلك العلم، بل يصل كذلك إلى تحديد الشروط التي جعلته علمياً في زمن، وأيدولوجياً في زمن آخر. وبالتالي فلا يكتسب حقل ما صفة العلمية مرة واحدة وإلى الأبد، بل يمكنه أن يكون علمياً في زمن، ولا علمياً في زمن آخر. العلمية إذن صفة تاريخية نسبية وليست مطلقة عند ماركس.

10) Ibid, pp. 680 – 681.

ينقد ماركس الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لكونه عالج الإنتاج والتبادل والتوزيع والاستهلاك على أنها عناصر منفصلة ومستقلة عن بعضها البعض، ولم يدرك ما بينها من علاقات جدلية، كشف هو عنها في الصفحات الأولى من "المعالم"<sup>11</sup>. ويرجع السبب في معالجة الاقتصاد السياسي لهذه العناصر في انفصال، إلى أن هذه العناصر تقدم نفسها بالفعل للوعي العادي وللملاحظة التجريبية على أنها منفصلة؛ فمن يقوم بالإنتاج غير من يقوم بالتبادل والتوزيع والاستهلاك. لكن ليس معنى أن يقوم أشخاص مختلفون بالعمل في هذه المجالات أن تكون هذه المجالات منفصلة ومستقلة في الواقع الحقيقي للرأسمالية. هذا بالإضافة إلى أن هذه المجالات تحوز بالفعل على استقلال نسبي من جراء تطور العملية الاقتصادية وزيادة تقسيم العمل. لكن استقلالها النسبي هذا لا يعني انفصالها الفعلي، ومعالجتها في انفصال عن بعضها البعض هو خطأ منهجي يقع فيه الاقتصاد السياسي، لا يرجع إلى مجرد خطأ في الإدراك أو الملاحظة، فهو ليس مجرد خطأ منهجي أو ذهني، بل يستند على أسباب مادية. فتقسيم العمل على مستوى الواقع الاقتصادي اليومي يؤدي بالاقتصاد السياسي إلى الاعتقاد في الانفصال الأصلي لما هو منفصل في الظاهر؛ إن التسليم بواقعة تقسيم العمل دون البحث في شروط إمكانه التاريخية يؤدي إلى خطأ الفصل والعزل لما هو متحد في الأصل ويشكل في الواقع الحقيقي كلاً عضوياً. ولأن الاقتصاد السياسي تسيطر عليه النزعة التحليلية التي تفهم الشيء بعزله وفصله، فإن ما يدعم هذه النزعة لديه أنه يرى تلك المجالات الاقتصادية وهي منفصلة بالفعل من جراء تقسيم العمل ومن جراء توزيع التخصصات على الأفراد.

إن أحد تعريفات الأيديولوجيا عند ماركس هو أنها وعي مقلوب، أي وعي يقلب العلاقات الحقيقية بين الأشياء. والاقتصاد السياسي عند ماركس يكشف عن وعي مقلوب، ويتمثل أحد أسبابه، وبالتالي أحد أسباب الزيف والأوهام التي وقع فيها الاقتصاد السياسي، في أن "التفكير في أشكال الحياة الإنسانية، وبالتالي تحليلها العلمي، يأخذ طريقاً معاكساً تماماً لتطورها الحقيقي. يبدأ التفكير بعد وقوع الواقعة، وبالتالي بعد أن تكون نتائج التطور قد تحققت بالفعل"<sup>12</sup>، وهذا هو أحد أسباب النزعات اللاتاريخية والتجريبية والوضعية المسيطرة على الاقتصاد السياسي؛ "إن الأشكال التي تطبع المنتجات بطابع السلع، والتي هي المتطلبات المسبقة لدوران السلع، تتخذ بالفعل كيفية ثابتة في صورة أشكال طبيعية

---

11) Marx, Grundrisse, Foundations of the Critique of Political Economy. Translated by Martin Nicolaus. (London: Penguin, 1993) pp. 88 ff.

12) Marx, Capital I, p. 168.

للحياة الاجتماعية قبل أن يحاول الإنسان أن يقدم لها فحصاً، لا لطابعها التاريخي، لأنها في عينيه تكون ثابتة، بل لمضمونها ومعناها. لقد كان تحليل أسعار السلع وحده هو الذي قاد إلى تعيين كمية النقود، و فقط التعبير عن كل السلع في النقود هو الذي أدى إلى تأسيس طابعها باعتبارها قيماً. لكن هذا الطابع المكتمل ذاته لعالم السلع - الشكل النقدي - هو الذي أخفى الطابع الاجتماعي للعمل الخاص والعلاقات الاجتماعية بين العمال الفرادى، بأن جعل هذه العلاقات تظهر على أنها علاقات بين موضوعات مادية، بدلاً من الكشف عنها [عن طابعها الاجتماعي] صراحة"<sup>13</sup>. ولأن مصدر هذه الأوهام مادي وتاريخي وليس ذهنياً وحسب، فإن القضاء عليها لا يتطلب مجرد نقد لهذا الوعي الواهم أو الزائف، بل يتطلب القضاء على الشروط المادية التي خلقت هذه الأوهام من الأصل، وإلا بقيت مسيطرة<sup>14</sup>. لكن ما لم ينتبه إليه ماركس هو أن تطهير الوعي من هذه الأوهام هو شرط مسبق للقضاء العملي على شروط إنتاجها المادية، فهذا هو هدف ماركس من كتابه في الأساس.

## ٢) أخطاء الاقتصاد السياسي الكلاسيكي:

عندما كان ماركس ينقد الاقتصاد السياسي باعتباره علماً، أي عندما كان يحكم عليه بمعياره هو، وهو إدعاءه أنه "علم"، فقد لاحظ عليه مجموعة من الأخطاء وقع فيها.

الخطأ الأول للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، أنه على الرغم من اكتشافه لنظرية العمل في القيمة labor theory of value، والتي تنص على أن العمل الإنساني هو مصدر كل قيمة، إلا أنه لم يستطع إدراك أهمية صعود الطبقة العاملة، ولا إدراك دلالة هذا الصعود في تغير البناء الاجتماعي للرأسمالية، ومن ثم احتدام الانقسام الطبقي في المجتمع الرأسمالي، والذي أدى إلى ظهور أشكال غير مسبوقه من الصراع الطبقي. ولأن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي لم يُقدر أهمية الطبقة العاملة، فقد تغافل عن الأدوار التي يقوم بها الانقسام والصراع الطبقي في العملية الاقتصادية نفسها.

الخطأ الثاني هو النزعة اللاتاريخية للاقتصاد السياسي الكلاسيكي، أي نظريته للمجتمع بطريقة تحذف دور التاريخ منه وتقدمه كما لو كانت تحكمه قوانين طبيعية. وعن النزعة اللاتاريخية يقول ماركس: "ينظر الاقتصاديون لعلاقات الإنتاج البورجوازية (تقسيم العمل، الائتمان، النقود... إلخ) على أنها مقولات ثابتة لامتغيرة، وأبدية... ويشرح

13) Ibid, pp. 168 – 169.

14) Marx, Capital I, p. 173.

هؤلاء كيف يتم الإنتاج من خلال العلاقات السابقة الذكر، لكن ما لا يفسرونه هو الكيفية التي تم بها إنتاج هذه العلاقات نفسها، أي الحركة التاريخية التي أدت إلى ميلادها... هذه المقولات ليست أبدية، وكذلك العلاقات التي تعبر عنها. إنها نتاجات تاريخية وعابرة<sup>15</sup>. ويطلق ماركس على هذه المقولات "أشكال فكرية موضوعية" objective thought forms، ويذهب إلى أنها صحيحة اجتماعياً. وما يقصده من أنها صحيحة اجتماعياً أن المقولات الاقتصادية هي انعكاسات في الفكر لعلاقات اجتماعية واقعية، مستقلة عن أذهان الفاعلين الاقتصاديين، أما معالجتها باعتبارها طبيعية - اقتصادية فهو نزع للطابع الاجتماعي - التاريخي لها.

الخطأ الثالث هو التسليم بالمقولات الاقتصادية دون نقد. فقد أخذ الاقتصاديون التصورات التي يشتغلون بها في علمهم كما وجدوها في الواقع، دون أن يبحثوا في منشأها التاريخي - الاجتماعي، ودون أن يستوعبوا أنها نتيجة تطور سابق، وبالتالي أخذوها على أنها تصورات تجريبية، أي تصورات تشف عن الواقع مباشرة. وبذلك وقعوا تحت وهم بأن هذه المقولات تعبر عن ماهية الإنتاج البورجوازي الحقيقية وعن العلاقات الواقعية للمجتمع البورجوازي. ويتلخص هذا الوهم في الاعتقاد في أن المقولات التي يفكرون بها تعبر عن العلاقات الاقتصادية الحقيقية كما توجد بالفعل، في حين أنها لا تعبر إلا عن السطح الظاهري والحركة الظاهرية للعملية الاقتصادية. وفي مقابل ذلك يقدم ماركس نقده لهذه المقولات باعتبارها الفهم الذاتي الزائف للاقتصاد البورجوازي، وللمجتمع البورجوازي نفسه، ويضع بدلاً منها مقولات ونظريات أخرى تعبر عن ماهية هذا المجتمع الحقيقية: القيمة والقيمة الزائدة، والصيغة العامة لرأس المال، وإنتاج القيمة الزائدة المطلقة والنسبية، وزمن العمل الضروري اجتماعياً، والخضوع الشكلي والخضوع الفعلي من جانب العمل لرأس المال، وقوانين التراكم... إلخ.

الخطأ الرابع هو الخلط بين التاريخي والطبيعي، والنظر إلى التاريخي - الاجتماعي على أنه طبيعي ثابت ولاتاريخي. فقد خلطوا بين القوانين المنطبقة على حقبة تاريخية معينة وأسلوب تاريخي معين في الإنتاج من جهة، وبين القوانين العامة الحاكمة للإنتاج في كل العصور والمنظمة لعلاقة الإنسان بالطبيعة، وهي قوانين متجاوزة للتاريخ وثابتة. ولديهم في ذلك الخلط نية أيديولوجية، وهي تقديم علاقات الإنتاج البورجوازية في صورة قوانين طبيعية ثابتة غير خاضعة للتغير، أي إدامة وتأييد المجتمع البورجوازي نفسه

---

15 ) Marx, The Poverty of Philosophy, MECW, vol. 6, p. 166.

وتقديمه على أنه الوحيد المتفق مع الطبيعة والإنسان والطبيعة الإنسانية، وأن نمط الإنتاج الرأسمالي هو أفضل أسلوب لتنظيم العلاقة بين الإنسان والطبيعة، والمُعبر الأصح والأفضل عن الطبيعة الإنسانية.

إن لاتاريخية الاقتصاد السياسي إذن تأتي من مصلحته الطبقية، ومن تحيزه الطبقي الذي يدفعه دون وعي منه لتقديم صورة أيديولوجية عن المجتمع، تشوه رؤيته العلمية لهذا المجتمع.

وقد التزم الاقتصاد السياسي بنموذج تجريبي في العلم، وبمعيار وضعي اعتقد أنه يوصله إلى الموضوعية في الدراسة العلمية. يتأسس هذا النموذج في البدء بالوقائع، منظماً إياها في فئات، ومستخلصاً منها بالتجريد ما هو عام ومشترك، وصولاً إلى صياغة قانون علمي. هذا النموذج يبدأ بالوقائع التجريبي، وهو يرجع إلى المذهب التجريبي الذي يذهب إلى أن الإدراك الحسي هو المصدر الأول والمباشر لكل معرفة. أما المعرفة العلمية المنظمة والنسقية فهي حسب هذا النموذج التجريبي: مقارنة وتحليل وتجريد وتعميم لما هو مُلاحظ من وقائع معطاة مباشرة للإدراك الحسي. وقد كان رواد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي فلاسفة تجريبيين في الوقت نفسه: جون لوك، ديفيد هيوم، آدم سميث، جون ستيوارت ميل.

ففي حالة الاقتصاد السياسي مع هذا النموذج، فهو يأخذ السكان مثلاً كنقطة بداية، وكمواقعة معطاة، ثم يدرس حجم السكان وكثافتهم بالنسبة للإقليم الموجودين فيه<sup>16</sup>، والموارد المتاحة لهم، والأشغال التي يتوزعون عليها. ومن السكان يتوصل إلى باقي المقولات الاقتصادية، مثل تقسيم العمل وإجمالي الناتج وتوزعه على الفئات المنشغلة في العملية الإنتاجية. وينقد ماركس هذه الطريقة التجريبية في ممارسة العلم. ذلك لأن البدء بالوقائع هو بالنسبة لماركس البدء بالسطح الظاهري للوقائع الاقتصادي، والواقعة في حد

---

16) الملاحظ أن ميشيل فوكو قد أطلق على محاضراته في الكوليج دو فرانس لسنة 1977 - 1978، "الأمن والإقليم والسكان". فعندما كان يدرس أشكال القوة وتحولاتها في عصر الحداثة الأوروبية، وعندما تقاطعت دراسته مع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي، اكتشف أن علاقات القوة الجديدة في ذلك العصر كانت متركرة في هذه العناصر، وخاصة في آليات إدارة وحوكمة الإقليم والسكان: Foucault, Michel, Security, Territory, Population. Lectures at the College de France (1977-1978). Translated by Graham Burchell. (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2007)

ذاتها ليست سوى نتائجاً لعمليات تطور اجتماعية وتاريخية تغيب عن مجال تفكير الاقتصاد السياسي. عندما يبدأ الاقتصاد السياسي بالسكان، فهو يبدو كما لو أنه يبدأ بشيء عيني واقعي تجريبي، لكن ليس الأمر كذلك. فكل بلد لديه سكانه، والسكان موجودون في كل مكان وفي كل إقليم، وليس في مفهوم "السكان" في حد ذاته أي خصوصية أو أي محددات عينية. إنه مفهوم عام. وبالتالي فإن واقعة السكان التي يبدأ بها الاقتصاد السياسي ليست سوى عينية مجردة، abstract concreteness، أي عينية لا تحتوي على تعينات داخلية، فقيرة في المحتوى، ومعزولة عن المحددات التي تميز هؤلاء السكان. إن المجتمع عند ماركس ليس مكوناً من سكان، بل من طبقات. وبدون معرفة الطبقات التي ينقسم إليها السكان، ومعرفة مواقعهم المختلفة من العملية الإنتاجية، يظل مفهوم السكان مجرداً وفقيراً. إن المفهوم التجريبي ليس شرطاً فيه أن يكون عينياً، بل يمكن على العكس أن يكون فقيراً، بسبب تجريبيته هذه.

إن هدف ماركس، والذي يقترب للغاية من هدف هيغل في كتابه "فينومينولوجيا الروح"، هو الوصول إلى إدراك بأن الموضوع الذي يواجه الذات، هو الذات في صورة متموضعة، أي أن رأس المال هو العمل وقد تموضع خارج الذات الإنسانية العاملة، خارج وعيها وإرادتها الحرة وسيطرتها العقلانية، وصارت له هو هذه السيطرة على الذات العاملة نتيجة فقدانها السيطرة عليه. هذا هو هدف ماركس من نقده للاقتصاد السياسي، أي توضيح أن رأس المال هو نتاج الإنسان بعد أن تموضع خارج الإنسان في استقلال عنه، وصارت له طبيعته الخاصة وقوانينه الخاصة، التي عادت بدورها تسيطر على الإنسان. لكن يجب علينا أن نلاحظ أن هذا الهدف في حد ذاته هو عكس هدف هيغل في الفينومينولوجيا. لقد كان هيغل يقصد توضيح أن الجوهر هو في حقيقته ذات، لكن ماركس يقوم بالعكس ويوضح كيف أن نتاج الذات الإنسانية العاملة قد تموضع وانسحبت منه كل الصفات الذاتية الإنسانية، وصار مثل الجوهر السبينوزي تماماً<sup>١٧</sup>.

---

(17) حول قرب مفهوم رأس المال عند ماركس من مفهوم الجوهر عند سبينوزا، انظر العمل الرائد لأنطونيو نيجري:

Negri, Antonio, *The Savage Anomaly: The Power of Spinoza's Metaphysics and Politics*. Translated by Michael Hardt. (Minneapolis, Oxford: University of Minnesota Press, 1991)

### ٣) معاني النقد الكانطية والهيكلية:

لا يعني نقد ماركس للاقتصاد السياسي أنه يرفض هذا العلم جملة وتفصيلاً، بل يعني أنه درس هذا العلم دراسة نقدية لا تبخسه حقه، باعتباره محاولة صادقة لدراسة الاقتصاد وصلت إلى بعض النتائج العلمية، لكنها في الوقت نفسه تُبرز حدوده التي لم يستطع تخطيها. فالاقتصاد السياسي الكلاسيكي في نظر ماركس درس الحياة الاقتصادية من منظور طبقة واحدة هي البورجوازية. وطالما كانت البورجوازية هي الطبقة الرائدة في الاقتصاد والفاعل الأساسي فيه، والمتولية لمهمة تصنيع المجتمع في عصر الثورة الصناعية، قاضية بذلك على بقايا الإقطاع على المستوى الاقتصادي والأرستقراطية على المستوى السياسي، فقد كانت دراسة الاقتصاد من منطلق الأفق البورجوازي علمية وغير أيديولوجية. أما عندما صارت نفس هذه الطبقة وعلاقات إنتاجها الاجتماعية عقبة في طريق تطور قوى الإنتاج، وفي طريق التحقيق الأكمل للإمكانات الكامنة في عصر الإنتاج الصناعي الموسع، فقد أصبحت دراسة الاقتصاد من الأفق البورجوازي غير علمية، وصارت أيديولوجية من جراء سعي الاقتصاديين نحو تقديم علاقات الإنتاج البورجوازية على أنها أبدية وطبيعية، وممثلة لنهاية التاريخ والاكتمال النهائي لتطور البشرية<sup>١٨</sup>. وهنا يصبح الاقتصاد السياسي "بورجوازياً"، أي مجرد تبرير أيديولوجي للمجتمع الرأسمالي البورجوازي ولعلاقات الهيمنة والاستغلال السائدة فيه. ومن هنا نستطيع تبين أحد معاني النقد عند ماركس، والذي يرجع إلى كانط، أي النقد باعتباره كاشفاً عن الشروط القبلية التي تجعل من شكل التفكير علمياً أو غير علمي. لكن في حين وضع كانط هذه الشروط القبلية في التصورات القبلية لملكة الفهم البشري، وضعها ماركس في ما يمكن أن نسميه "القبلي التاريخي"، أي الشروط التاريخية القبلية التي تجعل حقلاً ما يتصف بالعلمية في حقبة ما، ولا يتصف بها في حقبة أخرى. إن ماركس بذلك يكشف عن النسبية التاريخية للعلم. فقد انتهى الاقتصاد السياسي البورجوازي في نظر ماركس عن أن يكون علمياً بعد سنة ١٨٣٠؛ إذ ظهرت منذ ذلك التاريخ قوة اقتصادية أخرى أصبحت هي الفاعل الأساسي والأهم في العملية الاقتصادية، وهي الطبقة العاملة. وكلما تجاهل الاقتصاد السياسي البورجوازي دور وأهمية هذه الطبقة، كلما صار أكثر أيديولوجية، وابتعد عن الطابع العلمي الذي كان يميزه من قبل.

18) Marx, Capital I, p. 96, 486 – 487.

كما لا يعني نقد ماركس للاقتصاد السياسي أنه يتخلى عن كل نظرياته وأفكاره ومقولاته تماماً، مستبدلاً إياها بنظريات ومقولات أخرى؛ بل يعني الوقوف على العناصر العلمية في ذلك العلم وإدماجها في رؤية علمية أوسع، أي تجاوز الحدود البورجوازية الضيقة التي كان الاقتصاد السياسي يدرس بها موضوعه، نحو أفق أوسع يشمل مجمل طبقات المجتمع، مُدخلاً الطبقة العاملة في هذه الرؤية الأشمل، واضعاً إياها في مكانها الصحيح. ومن هنا يتبين لنا معنى آخر للنقد عند ماركس، والذي يرجع إلى هيجل. عندما تعامل هيجل مع الفلسفات السابقة عليه، لم ينظر إليها على أنها خاطئة تماماً، ولم ينظر إلى المذهب الفلسفي الحقيقي على أنه يقف بالضد التام مع الفلسفات الأسبق، بل عامل المذاهب السابقة عليه على أنها محاولات للكشف عن الأوجه المختلفة والمتنوعة للحقيقة الفلسفية الواحدة، فكل مذهب منها يكشف عن جانب واحد فقط من هذه الحقيقة، لا الحقيقة كلها. وفي كشف المذهب الفلسفي عن جانب من الحقيقة، فهو صادق وعلمي ومشروع، أما في ادعائه أنه يقدم الحقيقة كلها فهو ليس صادق ولا علمي. وبنفس هذه الطريقة تعامل ماركس مع الاقتصاد السياسي الكلاسيكي؛ فقد كان في نظره تعبيراً علمياً صادقاً عن بعض جوانب الواقع الاقتصادي الحقيقي، وهذا هو إنجاز العلم التاريخي. فقد نجح في صياغة مصطلحات ووضع مقولات تعبر عن العمليات الاقتصادية؛ وتوصل إلى أن العمل هو مصدر كل قيمة، وإلى أن النقود هي مجرد تعبير عن قيمة السلع، واكتشف القوانين الحاكمة لارتفاع وهبوط الأسعار، وهي قوانين العرض والطلب. لكنه على الجانب الآخر لم يدرس نوعية العمل المنتج للقيمة، ولم يدرك أنه هو العمل المأجور، ولم يدرس كيفية تحول العمل الإنساني إلى عمل مأجور، أي الشروط التاريخية والاجتماعية التي تحول في ظلها العمل إلى عمل مأجور، إذ أخذ كل عمل على أنه مأجور، وبالتالي سلم بمفهوم العمل المأجور دون نقد ودون دراسة كيفية النشوء التاريخي لهذا النوع من العمل. ولم يدرس كذلك قوانين إنتاج القيمة الزائدة، وهي قوانين إنتاج القيمة الزائدة المطلقة والنسبية، تلك التي وضعها ماركس في المجلد الأول من "رأس المال". فكل هذه التساؤلات لم تدر بخلد الاقتصاديين الكلاسيكيين ومن أتى بعدهم، لأنهم ظلوا مقيدون بأفقتهم البورجوازي ومحبوسين في الحدود الضيقة لطبقتهم، وفي حدود الوعي اليومي العادي للفرد في المجتمع البورجوازي. إن البورجوازي هو فقط الذي يسلم بالعمل المأجور ويعامله على أنه معطى، إذ يجده متاحاً أمامه في سوق العمل. وظهوره في السوق هو أحد أسباب أخذه كواقعة معطاة. إن الظهور في السوق يحدث تأثيراً وهمياً بحقيقة ذلك الذي يظهر، حقيقته باعتباره مكتملاً؛ إن السوق يخفي عمليات التشكل التاريخية لذلك الذي يظهر فيه. إنه موضع الأوهام، أو هام السوق كما قال فرنسيس

بيكون. لقد تقيد الاقتصاد السياسي الكلاسيكي بالأفق البورجوازي، ولم يعد أفقاً بل صار كهفاً، مثل كهف أفلاطون الذي يعتقد من بداخله أنه هو كل العالم. إن من بداخل كهف أفلاطون لا يرى حقيقة الأشياء، بل يرى ظلالها وخيالاتها، يرى الأوهام. وماركس أراد تخليص الاقتصاديين من أوهامهم، وأوهام كهفهم الذي انحبسوا فيه فكرياً، كهف الطبقة البورجوازية.

## ثالثاً – صنمية السلع والنقود:

### (١) صنمية السلع:

يقول ماركس عن صنمية السلع Fetishism of Commodities: "بمجرد ما أن يبدأ الناس في العمل لبعضهم البعض بأي طريقة، فإن عملهم هذا يتخذ شكلاً اجتماعياً"<sup>١٩</sup>. لكن هذا الشكل مختلف ولا يظهر مباشرة إلا مع التبادل، ولكنه في التبادل لا يظهر على حقيقته باعتباره عملاً اجتماعياً، بل يظهر بشكل زائف باعتباره علاقة اجتماعية بين السلع، وعلاقة مادية بين الناس.

وعندما يسود الإنتاج السلعي في المجتمع، ويصبح الشكل السلعي هو الشكل السائد لمنتجات العمل الإنساني، يتخذ زمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلع<sup>٢٠</sup> شكلاً كمياً، وهو قيمة العمل التي تقاس بالنقود، في حين أن الزمن مقولة كيفية. نرى هنا كيف أن الكم يتحول إلى كيف من داخل العملية الاقتصادية، لا من التفاعلات الطبيعية وحدها. إن قانون تحول الكم إلى كيف حاضر في العملية الاقتصادية، ولسنا بحاجة إلى مذهب في جدل الطبيعة كما وضعه إنجلز لنوضح هذا القانون. يقول ماركس عن تحول زمن العمل إلى كمية من القيمة: "إن مقياس بذل قوة العمل الإنساني بدوامه الزمني، يتخذ شكلاً كمياً قيمة منتجات العمل"<sup>٢١</sup>. أي أن زمن العمل، من حيث هو عدد معين من الساعات، يتحول إلى قيمة كمية للسلع التي ينتجها هذا العمل. هذا التحول ليس تحولاً على الحقيقة، بل هو تعبير على مستوى آخر، ذلك لأن القيمة الكمية للسلعة هي شكل الظهور الذي توجد عليه قوة العمل الإنساني في العالم الواقعي. شكل الظهور هذا form of appearance، هو الشكل الذي تظهر به قوة العمل على سطح المجتمع باعتبارها كمية من القيمة، أما المقياس الحقيقي لقوة العمل فهو زمن العمل. فنظراً لسيادة الشكل السلعي من الإنتاج، فإن العمل لا

19) Marx, Capital, vol. I, p. 164.

20) Socially Necessary Labour Time.

21) Marx, Capital, I, p. 164.

يمكن قياسه إلا على أساس كمية السلع التي ينتجها. قد يبدو قياس العمل بما ينتجه بديهياً ومقبولاً، لكن العلم يسير في الطريق المعاكس للوعي العادي وللسطح الظاهري للمجتمع. إن المقياس الحقيقي للعمل هو زمن العمل الضروري اجتماعياً.

إن كل مُنتج ينتج سلعه في استقلال وانعزال عن كل مُنتج آخر، بطريقة فردية مفتتة. ولا يدرك المُنتج أنه مرتبط بعلاقات اجتماعية إلا عندما يأخذ سلعه للسوق. وفي السوق، الذي هو مجال تبادل السلع، يظهر الطابع الاجتماعي للإنتاج والعمل. لكن لا يظهر هذا الطابع الاجتماعي مباشرة باعتباره علاقة اجتماعية مباشرة بين المنتجين، بل باعتباره علاقة تبادلية اقتصادية بين منتجات عملهم. فالطابع الاجتماعي للعمل لا يظهر إلا في السوق وبتوسط هذا السوق. وهذا ما يجعل العلاقات الاجتماعية بين المنتجين تظهر على أنها علاقات اقتصادية مادية، وكذلك تظهر العلاقات بين منتجات عملهم على أنها علاقات اجتماعية. فالاجتماعي يتخذ صورة مادية اقتصادية، والمادي يتخذ طابعاً اجتماعياً. هذا القلب المتبادل للعلاقات يحدث نتيجة للتقسيم الرأسمالي للعمل، الذي يجعل العمل مفتتاً وفردياً، ويجعل منتجات العمل تتخذ الشكل السلعي من البداية<sup>22</sup>. وعندما تستقل منتجات العمل البشري عن التحكم الواعي والإرادة الحرة للمنتجين، تصير لها قوانينها الخاصة، مثل قوانين العرض والطلب، وقوانين التناسب بين كميات السلع المعروضة في السوق. وفي ذلك يقول ماركس: "هذه الكميات تتنوع باستمرار في استقلال عن إرادة وبصيرة وأفعال المتبادلين. وتتخذ حركتها في المجتمع بالنسبة لهم شكل الحركة الحادثة بين الأشياء وعن طريقها؛ هذه الأشياء، في ابتعاد عن سيطرتهم، تسيطر هي عليهم"<sup>23</sup>. ينقد ماركس هنا سيطرة الأشياء على الإنسان، وعلى المجتمع كله بالتبعية. وهو نقد للحنمية الاقتصادية التي لا تفعل فعلها ولا تكون حتمية في الأصل إلا لأن الإنسان فقد سيطرته على عمله وعلى منتجات عمله. لقد ضاع الإنسان في الأشياء في اللحظة التي وضع فيها الأشياء باعتبارها هدفه الأساسي في الحياة.

## ٢) صنمية النقود:

يذهب ماركس إلى أن السلع كي يتم تبادلها فيجب أن تحمل شيئاً متساوياً خلف تنوعها الكيفي، وكي يتم التعبير عنها في الشكل النقدي فيجب أن تحوز على شيء مشترك. صحيح أن النقود هي المعادل الكلي العام universal equivalent للسلع، وهي

22) Ibid, pp. 165 – 166.

23) Ibid, pp. 167 – 168.

السلعة الأساسية التي يتم مقارنة وتبادل باقي السلع معها، إلا أنها ليست هي الشيء الذي يجعل السلع قابلة للتبادل مع بعضها البعض، ليست هي الأساس الذي يمكن أن تتساوى به السلع كي يمكن المقارنة بينها، إذ هي مجرد علامات إسمية لذلك الشيء المشترك بين السلع. هذا الشيء المشترك هو العمل البشري المبذول في إنتاجها. لكن بمجرد ما أن تصير النقود هي المعادل الكلي لكل السلع، حتى يظهر الوهم بأن النقود هي القيمة الحقيقية للسلع، في حين أنها ليست سوى شكل ظهور القيمة. وبذلك تتمثل صنمية النقود في أخذ شكل الظهور هذا، أي الشكل النقدي، على أنه هو شكل الوجود، أي الشيء الحقيقي نفسه، القيمة نفسها. وعندما يتم السعي نحو مراكمة النقود، ويصير جمعها وتخزينها هدفاً في حد ذاته، نكون قد وصلنا إلى صنمية النقود. وعندما يرتب المجتمع كله أوضاعه وينظمها حسب القيمة النقدية لكل ما ينتجه، تغيب عنه القيمة الحقيقية وهي العمل البشري. وفي ذلك يقول ماركس: "ويتصل الناس ببعضهم منذئذ في العملية الاجتماعية لإنتاجهم بطريقة ذرية. وبالتالي تتخذ علاقات إنتاجهم شكلاً مادياً مستقلاً عن سيطرتهم وفعلهم الفردي الواعي. ويتجلى هذا الوضع أولاً في حقيقة أن منتجات عمل الناس تتخذ كلياً شكل السلع [وثانياً شكل النقود]. إن لغز صنمية النقود *riddle* هو بالتالي لغز صنمية السلع وقد أصبح الآن مرئياً ومبهراً لأعيننا *dazzling*"<sup>24</sup>. لاحظ المفارقة بين لغز صنمية السلع والإبهار الذي تظهر به النقود. فليس شرطاً أن يكون اللغز محيراً، بل يمكن أن يكون مبهراً. ماركس هنا لا يتكلم عن مجرد انخداع الوعي، بل عن تزييف في الواقع المادي هو الذي يؤدي إلى انخداع الوعي، فالواقع نفسه تعرض للتزييف قبل الوعي به.

تتمثل صنمية النقود في أن حضور النقود ذاته يوحي بأن السلع قابلة للتبادل مع بعضها البعض مباشرة عن طريقها؛ إذ تظهر النقود، التي ليست في الأصل سوى أداة للتبادل، على أنها هي التي تعطي السلع قابليتها على التبادل، وقابلة للمقارنة مع بعضها البعض *Commensurability*؛ في حين أن السلع قابلة للتبادل على أساس الشيء الحقيقي الوحيد المشترك بينها، وهو كونها كلها منتجات للعمل البشري. إن طغيان الوسيط على الأصل والإحلال محله واستبعاده كليةً هو الصنمية بعينها؛ والصنمية كذلك هي حلول ظاهر الشيء محل حقيقته بالكامل. ومن أهم عناصر صنمية النقود أنها تظهر على أنها هي الثروة ذاتها؛ فلكونها قابلة لشراء أي شيء وكل شيء، فهي تبدو كما لو أنها هي الثروة، في حين أنها ليست سوى أداة للتبادل ومخزن للقيمة. لكن لكونها تعبيراً مباشراً

---

24) Marx, Capital I, p. 187.

عن القيمة، وإن كان ظاهرياً، وتعبيراً عن قيمة العمل وزمن العمل الضروري اجتماعياً، فإن حيازتها هي حيازة لقوة اجتماعية<sup>25</sup>؛ وكلما زادت كميتها زادت القوة الاجتماعية لحائزها. وليست هذه القوة وهمية، وليست ثروتها وهمية، بل هي حقيقية، لكنها الحقيقة الظاهرة السطحية. ليس تعبير النقود عن الثروة وهمياً أو زائفاً، بل هو حقيقي، لكنها الحقيقة الظاهرية؛ إنها مجرد واقعة *fact*، تخفي وراءها الآليات والقوانين الداخلية التي جعلت الثروة تتخذ شكل النقود، وجعلت النقود قوة اجتماعية. وإذا هاجمنا النقود في حد ذاتها، وإذا استبنا شيئاً آخر بها، مثل وثائق العمل *Labor notes* التي تعبر مباشرة عن زمن العمل كما أوصى أتباع برودون<sup>26</sup>، فنكون بذلك قد هاجمنا الوسيط وتركنا أصل المشكلة كما هو، تماماً مثل الذي يحطم الأصنام ولا يقضي على العقلية التي صنعت الأصنام، فتعود نفس العقلية لتصنع أصناماً جديدة، أو مثل محطمي الآلات *Ludites* الذين كانوا يحطمون آلات المصانع لأنها السبب في فقدانهم لوظائفهم. إن الحل لدى ماركس هو القضاء على العمل المأجور نفسه، والقضاء على الملكية الرأسمالية.

ويحل ماركس لغز النقود والصنم النقدي بذهابه إلى أن النقود هي شكل الظهور المادي لزمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج السلعة. يقول ماركس: "ليست النقود هي التي تجعل السلع قابلة للمقارنة *commensurable*، بل على العكس التام. فلأن كل السلع، باعتبارها قيماً، هي عمل إنساني متموضع، وبالتالي تكون في أنفسها قابلة للمقارنة، فإن قيمها يمكن أن تقاس جماعياً في سلعة واحدة معينة، وهذه السلعة يمكن أن تُحوّل إلى المقياس المشترك لقيمتها، وهو النقود"<sup>27</sup>. زمن العمل هو جوهر وماهية القيمة، لكن الماهية حسب هيجل لا يمكنها أن تظهر بنفسها، ويجب أن تُمثّل بشيء آخر؛ فالكيف، أي زمن العمل، يجب أن يُمثّل كمياً في النقود؛ وضرورة ظهور الماهية في شيء آخر غير ذاتها، أي في شكل ظاهري يختلف كينافاً وجوهرياً عنها، هذه الضرورة آتية من انفصال منتجات العمل البشري عن البشر، أي انفصال أصلي. فالانفصال بين الماهية وشكل ظهورها المادي يأتي أساساً من هذا الانفصال الأصلي بين العمل ومنتجاته، ومن الشكل السلعي نفسه، أي ضرورة أن يتجلى العمل البشري في شكل سلعي مستقل عن هذا

---

25) Marx, Early Writings, Translated by Rodney Livingstone and Gregory Benton. (London: Penguin Books, 1975), pp. 375 ff.

26) Marx, Grundrisse, pp. 115 – 116 ff.

27) Marx, Capital, I, p. 188. "السعر هو الإسم النقدي للعمل المتموضع في سلعة"، ص 190.

العمل البشري نفسه. لقد كان هيجل إذن يعبر مثاليًا وأنطولوجياً عن نمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج الرأسمالية لكن دون وعي منه. ومعنى هذا أن الانفصال بين الماهية وشكل ظهورها ليس شرطاً أنطولوجياً كما اعتقد هيجل، بل هو شرط تاريخي اجتماعي مرتبط بمجتمع إنساني معين في فترة محددة من تاريخه.

ويتضح جدل الظاهر والماهية في وصف ماركس للعلاقة بين السلع والنقود، إذ يقول: "إن النقود تُخرج السلع على نحو متزايد من مجال الدوران، وذلك بأن تأخذ مكانها في الدوران، وبهذه الطريقة تتحرك بعيداً عن نقطة بدايتها"، أي يزداد استقلال النقود عن السلع في حين أن النقود لم تنشأ أساساً إلا باعتبارها علامات وتمثيلات للسلع. "وبالتالي فعلى الرغم من أن حركة النقود هي مجرد تعبير عن دوران السلع، فإن الوضع يظهر معكوساً، أي يبدو دوران السلع على أنه نتيجة لحركة النقود"<sup>28</sup>. والملاحظ هنا استخدامه لكلمتي "يظهر" و"يبدو"، كما أن كلمة حركة في النص هي ترجمتي لكلمة movement لا كلمة motion. حركة النقود إذن هي حركة ظاهرة مثل حركة الشمس حول الأرض، لكنها ليست حركة فعلية motion، مثل حركة الأرض حول نفسها أمام الشمس، وهي الحركة الفعلية التي تُنتج الحركة الظاهرية.

#### الصنمية المضاعفة في تحول النقود إلى رأس مال<sup>29</sup>:

إن النقود، بعد أن تمر بمرحلتها أداة الدفع ووسيلة الدوران، وتصير في النهاية مخزناً للقيمة، تكون نقوداً في ذاتها ومن أجل ذاتها وحسب، ووفق الصيغة  $M - C - M$ ، تكون قد وصلت إلى الصيغة العامة لرأس المال:  $M - C - M'$ . ومعنى هذا أن رأس المال لا يظهر إلا وهو مُحَمَّل بكل تناقضات النقود، ومحمل أيضاً بالتناقضات التي تمثلها النقود ولا تلغيها ولا تتجح في التوفيق بينها؛ وهو كذلك يظهر وارثاً لكل الصنميات السابقة عليه، صنمية السلع وصنمية النقود، ويأخذ ظاهرة الصنمية إلى مستويات أعلى. ففي النقود يظهر التناقض بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وهي ذاتها صنمية في مرحلة مخزن القيمة ورمز الثروة، وهي ذاتها تمثيل لشيء آخر غيرها لكنها تحل محله، وهي شيء مادي يمثل شيئاً غير مادي، شيء يكون ملكية خاصة لأفراد لكنه تعبير عن قيمة أصلها اجتماعي وأُنتجت اجتماعياً. كل هذه التناقضات تحملها النقود وهي تتحول إلى

28) Ibid, pp. 211 – 212.

29) هذه الفقرة هي استخلاص من الجزء الثاني من المجلد الأول من "رأس المال"، والمعنون: "تحول النقود إلى رأس مال"، ص ٢٤٧ وما بعدها.

رأس مال، وهذا ما يجعل رأس المال في أصله ومنتشأه صنمياً ومتناقضاً، ومعبراً عن تناقض مضاعف يتركز فيه كل تناقض وكل صنمية مسبقة.

### ٣) المنشأ المادي للصنمية:

تتشأ الصنمية، سواء كانت صنمية السلع أو النقود أو رأس المال، لا في أذهان الفاعلين الاقتصاديين وحسب، بل في الحياة الاقتصادية ذاتها. والسبب في ذلك هو ظهور لحظات الدوران الرأسمالي على أنها منفصلة ومستقلة عن بعضها. فدوران رأس المال يتخذ أشكالاً منفصلة، تفصل بين عملية البيع وعملية الشراء، لكن البيع هو الشراء، والشراء هو البيع<sup>٣٠</sup>. إنه فعل واحد يظهر لدى البائع والشاري في صورتين منفصلتين. وكلما تعقدت عملية الدوران نتيجة لتقسيم العمل في مجال الدوران نفسه، انفصلت عمليات البيع عن عمليات الشراء في المكان والزمان. ويأتي هذا الانفصال معه بانفصال بين النقود والسلع، في حين أنهما شكلان لرأس المال نفسه، رأس المال متخذاً شكل النقود ورأس المال متخذاً شكل السلع، وهو في النهاية واحد. وفي زيادة تقسيم العمل في مجال الدوران، يزداد استقلال الدوران النقدي عن الدوران السلعي، ويظهر فاعلون اقتصاديون مستقلون يؤدون كل دورة في استقلال عن بعضهم البعض. وهنا تظهر النقود على أنها مستقلة ومنفصلة، عن السلع وعن مجمل العملية الإنتاجية، وتظهر السلع كذلك بنفس الطريقة. وفي النهاية ونتيجة لكل تلك الانفصالات السابقة، القائمة أساساً على الانفصال الأصلي بين العمل وشروط تحققه، تظهر الصنمية، صنمية السلع وصنمية النقود وصنمية رأس المال، باعتبارها كلها أشياء مستقلة عن الفاعلين الاقتصاديين. وليس هذا الانفصال والصنمية في وعي الفاعلين وحسب، بل هو واقعي في العالم الاقتصادي الحقيقي. ليس الوعي وحده هو الزائف، فالواقع نفسه قد جرى تزييفه.

### ٤) السطح الظاهري والبنية العميقة:

إن مجال التبادل السلعي في السوق هو من أهم عوامل الوهم والزيغ والخداع التي تصيب الفاعلين الاقتصاديين، وكذلك علماء الاقتصاد؛ لأنه مجال الظاهر. وعندما يجعل العلم الاقتصادي من نفسه علماً للتبادل السوقي، فيكون بذلك قد أخطأ موضوعه ووقع في الابتذال، إذ اقتنع بالظاهر ولم يدخل في صميم موضوعه وهو الإنتاج ونمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج.

---

30) Marx, Capital I, p. 200.

وعلى العكس من الاقتصاد المُبتَدَل الذي تقيّد بالسطح الظاهري للعملية الاقتصادية الرأسمالية، والمُكون من عمليات التبادل السلعي والنفدي، والمُستخدم لمقولات السعر والربح والفائدة والمنافسة والعرض والطلب، يبحث ماركس في الاقتصاد الرأسمالي انطلاقاً من مقولات أخرى، مثل القيمة الزائدة المطلقة والنسبية، والخضوع الشكلي والخضوع الفعلي من قبل العمل لرأس المال، ونمط الإنتاج وعلاقات الإنتاج، والتراكم الأصلي، وغيرها من المقولات التي رأى ماركس أنها تكشف عن الحركة الواقعية للمجتمع الرأسمالي، لا حركته الظاهرية على السطح.

وفي مقابل سطح العملية الاقتصادية الذي يشهد دوراناً دائماً للسلع والنقود، هناك ثبات للأساس الإنتاجي والطبقي التحتي، وثبات نسبي للهيكل الصناعي عبر فترة زمنية معينة، وثبات لرأس المال الموظف، وثبات أكثر للطبقات الاجتماعية، وثبات أكثر وأكثر للطبقتين الأساسيتين في المجتمع الرأسمالي، الرأسماليين والعمال. إن الحركة الظاهرية السطحية للسلع والنقود إذن هي حركة وهمية illusory، يكمن تحتها ثبات نسبي وثبات مطلق (هو نفسه صار نسبياً لتغيره من عصر ماركس إلى عصرنا، وهو الانقسام الطبقي إلى رأسماليين وعمال).

## رابعاً - صنمية السوق:

### (١) مجال الظهور ومجال الوجود:

يظهر السوق في المجتمع الرأسمالي على أنه المجال الذي تتحقق فيه القيمة، بالتبادل بالطبع. وهذا صحيح نسبياً. لكن خطأ الاقتصاد السياسي هو أنه أخذ مجال التحقق Sphere of realization على أنه مجال الوجود Sphere of existence، ونظر إلى القيمة على أنها نتاج لفعل التبادل في السوق، في حين أنها نتاج عملية الإنتاج في المصنع. الخطأ إذن يكمن في أخذ مجال الظهور على أنه مجال الوجود. هذا الخلط بين المجالين هو المميّز للمجتمع البورجوازي وللفكر البورجوازي بعامة. ويعد كانط هو التعبير الفلسفي الكامل والتام لهذا الخلط، أو بالأحرى لاستبدال مجال الظهور بمجال الوجود. فكانط كان أكثر وعياً من أن يقع في ذلك الخلط الساذج بين المجالين، لأنه أخذ مجال الظهور على أنه المجال الوحيد الممكن للمعرفة البشرية، مجال الخبرة التجريبية. أما مجال الوجود، أو النومينا والشي في ذاته، فقد قطع كانط بأنه غير متاح للمعرفة البشرية. وكأن كانط يقول بأن الإنسان لا يستطيع أن يتجاوز عالم الظاهر ويحصل على معرفة علمية بعالم الحقيقة والأشياء في ذاتها، أي لا يستطيع الوصول إلى القيمة ذاتها ولا

الكشف عن سرها أو منشأها، وكل ما يستطيعه الإنسان هو دراسة القيمة كما تظهر في عالم الظاهر، أي عالم السوق. ومن هذه الجهة تكون فلسفة كانط في المعرفة موازية للفصل البورجوازي بين مجال ظهور القيمة ومجال وجود وإنتاج القيمة<sup>31</sup>. ومعنى هذا أن الفلسفة هي فكر مصاحب وموازٍ للعمليات الاقتصادية المادية في المجتمع؛ إنها ليست مجرد انعكاس ذهني لهذه العمليات، بل هي في الأساس فكر مواز، وكأن نظام الأفكار هو نفسه نظام الأشياء كما قال سبينوزا. وبناءً على ذلك نستطيع القول إن التفسير السوسولوجي للفلسفة هو الذي يكشف عن توازي الفكر والعمليات الاقتصادية، ولا يمكن أن يقتصر أبداً على القول بأن الفلسفة مجرد انعكاس ذهني للعمليات الاقتصادية.

والتمسك بمجال ظهور القيمة على حساب مجال إنتاجها يؤدي إلى ما يسمى بوهم الدوران، وهو الاعتقاد في أن الدوران هو المحرك الأساسي للعمليات الاقتصادية كلها. وسبب هذا الوهم أن العملية الاقتصادية تظهر للوهلة الأولى وللمراقب العادي بالفعل على أنها دوران للسلع والنقود؛ فينشأ من ذلك الوهم الذهاب إلى أن الاقتصاد كله تحركه حركة السلع والنقود. لكن مجال الدوران هذا، الدوران السلعي والنقدي، هو فقط مجال تحقق القيمة *sphere of realization* وليس مجال إنتاجها *Sphere of Production*. ويظهر الرأسمالي أيضاً على أنه بداية ونهاية العملية الاقتصادية، فمن جيبه تخرج الاستثمارات، وإلى جيبه تعود الأرباح. لكن الرأسمالي المفرد ليس سوى النقطة الوهمية، إذ هو ليس سوى وظيفة للدوران الرأسمالي وقد تشخصت *Personalized*.

هذا الرأسمالي المفرد يحمل في عقله الكثير من الأوهام، فهو يعتقد أن الربح يعود إلى مواهبه الشخصية وإلى عقلانية أفعاله ومهارته الذاتية، وذلك من جراء أن الربح الفعلي على رأس المال المفرد يمكنه بالفعل أن يرتفع عن معدل الربح العام، أو يهبط، في حين يبقى العمل ثابتاً في كميته وفي أجره. كل هذا يؤدي إلى ظهور الوهم بأن الربح لا علاقة له باستغلال العمل. يقول ماركس: "إن الاختلاف في معدلات الربح، وبالتالي في الربح نفسه، في الوقت الذي يبقى فيه استغلال العمل كما هو، يمكنه أيضاً... أن يعود

(31) ظهرت دراسات عديدة توجه نقداً ماركسياً لنظرية المعرفة عند كانط، أهمها:

Adorno, Kant's Critique of Pure Reason (1959). Edited by Rolf Tiedemann, translated by Rodney Livingstone (Stanford/ California: Stanford University Press, 2001); Goldmann, Lucien, Immanuel Kant (London/ New York: Verso, 2011/ first published 1945); Sohn-Rethel, Alfred, Intellectual and Manual Labour: A Critique of Epistemology (London: Macmillan, 1978)

إلى اختلاف في الحصافة العملية التي تدار بها كلا المؤسستين؛ وذلك في حال المقارنة بين مؤسستين، حققت الواحدة منهما ربحاً أعلى من الأخرى، مع بقاء عدد العمال كما هو؛ وهذا الظرف يضلل الرأسمالي، ويقنعه بأن أرباحه لا تعود إلى استغلال العمل، بل على الأقل في جزء من هذه الأرباح إلى ظروف أخرى مستقلة، وخاصة نشاطه الفردي<sup>32</sup>. الملاحظ أن نشأة هذا الوهم الفردي لدى الرأسمالي يعود إلى مجال الدوران، لا مجال الإنتاج. فالرأسمالي يقوم بوظيفتين: توجيه الإنتاج بسحب القيمة الزائدة من العمال في المصنع، وتحقيق هذه القيمة في السوق ببيع السلع. وينظر الرأسمالي إلى النجاح في البيع على أنه عائد إلى مواهبه الشخصية وحصافته، ويوهمه أن الربح يأتي من النجاح في البيع، في حين أنه ينشأ من الترتيبات المسبقة التي تسمح بسحب القيمة الزائدة من العمل.

## ٢) نقد قانون العرض والطلب والتوازن الزائف بين البيع والشراء:

لا ينظر ماركس إلى عملية التبادل السلعي في انفصال، ولا يقسمها تحليلياً كما تقدم نفسها للقائمين بهذا التبادل، ذلك لأن وعي الفاعلين الاقتصاديين بما يفعلونه شيء، والأساس الاقتصادي لما يفعلونه شيء آخر، فهذا الأساس دائماً ما يكون مختفياً عنهم. يقول ماركس: "إن البيع والشراء هما نفس الفعل، منظوراً إليه باعتباره العلاقة المتضاربة بين شخصين في مواجهة استقطابية مع بعضهما البعض: مالك السلع ومالك النقود"<sup>33</sup>. حقيقة الأمر إذن هي الشخصان والعلاقة بينهما والفعل الواحد، أما البيع والشراء فهما مظهران ظاهريان لهذه العلاقة الحقيقية، مظهران تتجلى فيهما هذه المواجهة الاستقطابية.

ويتضح جدل الظاهر والماهية في تحليل ماركس للعلاقة بين زمن العمل وسعر السوق. يميز ماركس بين قاعدة إنتاج سلعة وفق زمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها - وهذه هي القاعدة العاملة في مجال الحركة الحقيقية للاقتصاد الرأسمالي - وبين ما يظهر على سطح العملية الاقتصادية، ويقول في ذلك: "إن القاعدة، وهي أن زمن العمل المبذول [في إنتاج سلعة] يجب ألا يفوق ما هو ضروري اجتماعياً لإنتاجها، تظهر في إنتاج السلع بعامة على أنها ناشئة بتأثير التنافس فقط، بما أن كل مُنتج مُفرد مرغم على أن يبيع سلعته بسعرها السوقي"<sup>34</sup>. سعر السوق إذن ليس سوى التعبير الظاهري عن زمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاج سلعة ما، والمنافسة ليست سوى الوسيلة الظاهرية لتحقيق قانون القيمة، أي تحقق قيمة زمن العمل الضروري هذا. لو باع المنتج سلعته بأقل

32) Marx, Capital III, p. 236.

33) Marx: Capital, I, p. 208.

34) Marx, Capital I (Moscow: Progress Publishers), p. 345.

من قيمة زمن العمل الضروري اجتماعياً لإنتاجها خسر، وبالتالي فقيمة زمن العمل هذه هي العتبة التي تكون الخسارة هي الأقل منها والربح هو الأكثر منها. وكل التنافس الذي يظهر في السوق يدور حول هذه العتبة، فهي النقطة الوحيدة الثابتة في هذا التنافس.

إن الطابع الاجتماعي للإنتاج لا يظهر مباشرة على سطح المجتمع الرأسمالي. ولهذا السبب فإن ما يفعله ماركس في الفصل الأول من "رأس المال" والذي يحمل عنوان "السلعة"، هو الكشف عن المنطق الداخلي لحركة السلع ولتبادلها مع بعضها البعض، أي المنطق الداخلي للسوق. ومعنى هذا أنه يبدأ بالتسليم بصحة ومصداقية السطح الظاهري للمجتمع الرأسمالي، وبنقطة انطلاق الاقتصاد السياسي، ثم ينتقل من هذه البداية التجريبية المباشرة إلى اكتشاف العلاقات الاجتماعية التي تشرط حركة السلع وتحدد قيمتها. يبدأ ماركس بالسلعة ويميز فيها بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، وينتهي إلى الكشف عن البناء الطبقي للمجتمع الرأسمالي، أي الكشف عن البنية العميقة الحاكمة لحركة هذا السطح الظاهري. إنه يهدف في المقام الأول نزع الصفة المادية والطبيعية التي يبدو عليها الاقتصاد الرأسمالي، كاشفاً عن القوانين الحقيقية الحاكمة له، وهي قوانين اجتماعية. إنه يهدف الكشف عن الاجتماعي الكامن تحت الاقتصادي والمُعتم عليه. إن السوق بحضوره المادي وواقعيته الفجة هو الذي يخفي المستوى الاجتماعي الطبقي الذي يشترط كل التعاملات الاقتصادية. هذا المستوى الاجتماعي الطبقي هو مجال الاستغلال والهيمنة التي تمارسها طبقة على أخرى.

### ٣) الانفصال الظاهري للإنتاج والتوزيع:

يظهر إنتاج وتوزيع الثروة على سطح المجتمع الرأسمالي باعتبارهما منفصلين، وذلك من جراء قيام فاعلين مختلفين بكل جانب منهما، ومن جراء أن رأس المال المُفرد المنشغل في الإنتاج مختلف عن رأس المال المفرد المنشغل في التوزيع، ومن جراء أن الدورة الإنتاجية تظهر على أنها منفصلة ومستقلة عن دورة التوزيع، وهذه هي النظرة السطحية التجريبية التي انتقلت إلى الاقتصاد السياسي بسبب نزعه التجريبية؛ وهكذا اتضحت لدى جون ستيوارت ميل، الذي كان فيلسوفاً تجريبياً إنجليزياً وعالم اقتصاد سياسي في الوقت نفسه، ثم استمرت من بعده لدى الاقتصاد المبتدل، كما يقول ماركس في "المعالم"<sup>٣٥</sup>. لكن يذهب ماركس إلى أن الإنتاج والتوزيع جانبان لعملة واحدة: "إن قوانين وشروط إنتاج الثروة وقوانين توزيع الثروة هما نفس القوانين تحت أشكال مختلفة /من

35) Marx, Grundrisse, pp. 832 – 833.

الظهور]" وهي الأشكال المختلفة لرأس المال العامل في كل مجال على حدة؛ "وهما يتغيران ويمران بنفس العملية التاريخية؛ وهما باعتبارهما كذلك، يُعدّان مجرد لحظات لعملية تاريخية"<sup>36</sup>. ويؤكد ماركس على ذلك بذهابه إلى أن فصل العمال عن شروط الإنتاج، والذي ينتمي إلى مجال التوزيع، أو مجال الملكية أو توزيع الملكية، يؤدي إلى تركيز قوى الإنتاج في الآلة، وظهور الآلة على أنها قوة إنتاجية مستقلة؛ أي أن استقلال قوى الإنتاج يأتي من جراء فصل العمل عن شروط الإنتاج. ثم يذهب ماركس إلى أنه ليس هناك أي مانع في أن تصير الآلة عاملة في مجال توزيعي أو نمط توزيعي مختلف تسوده الملكية العامة المشتركة لوسائل الإنتاج. الملاحظ أن قول ماركس إن الإنتاج والتوزيع ليسا إلا جانبيين لعملة واحدة، وهما الشيء نفسه من الأصل، يذكرنا بنظرية سبينوزا في الجوهر وصفتيه، الفكر والامتداد، وأنه ليس هناك تمايز أو انفصال بين هاتين الصفتين، بل هما الشيء نفسه. إن الإبيستيمولوجيا التي يشتغل بها ماركس بها عناصر سبينوزية واضحة للغاية.

### خامساً – صنمية رأس المال:

#### ١) خطأ تصور آدم سميث عن منشأ رأس المال:

يذهب ماركس في "المعالم" إلى أن آدم سميث وغيره من الاقتصاديين قد نظروا إلى رأس المال على أنه الشكل الذي ينشأ من الدوران باعتباره نقوداً، وعلى أنه بالتالي الشكل الذي يخلقه الدوران عن طريق الادخار. وبهذه الطريقة تغيب عن سميث والاقتصاديين الطبيعة الحقيقية لرأس المال باعتباره محتويًا على العمل المأجور بصفته نقيضه الحي وباعتباره شرط وجوده<sup>37</sup>. ذلك لأن رأس المال يفترض العمل المأجور، أي يفترض فصل العمال عن أدوات إنتاجهم وعن شروط تحقق عملهم، ويفترض العمل باعتباره خالقاً للقيمة الزائدة التي هي المنشأ الحقيقي والخالق الحقيقي لرأس المال، لا الدوران ولا الادخار. وبدلاً من أن يظهر رأس المال باعتباره علاقة طبقية أو نتاج لعلاقة طبقية بين طبقتين، طبقة مالكة لوسائل الإنتاج وطبقة مفصولة عنها، وهي علاقة تاريخية ذات منشأ تاريخي (التراكم الأصلي)، يظهر بدلاً من كل ذلك الوهم الفردي حول رأس المال باعتباره نتيجة ادخار وناشئاً عن عملية الدوران؛ وبذلك يغيب عن مفهوم رأس المال كل الفروق بينه وبين الربح التجاري، وكأن سميث قد أضع بصيرته الأولى الذاهبة إلى أن العمل هو

36) Ibid. p. 833.

37) Ibid, p. 330.

مصدر كل قيمة، وعاد مرة أخرى إلى الاقتصاد الماركنتيلي الذي ينظر إلى القيمة الزائدة على أنها هي الربح التجاري. وكل هذا نتيجة أن سميث ومن تبعه قد سلموا بما يحدث أمام أعينهم على سطح المجتمع، وسلموا بالعمل المأجور باعتباره حقيقة واقعة معطاة، تفرض نفسها تجريبياً، وبالتالي في غير حاجة إلى تفسير. إن الاقتصاد السياسي الكلاسيكي يستند على نظرية المعرفة التجريبية التي تنظر إلى معطيات الحواس وإلى الخبرة التجريبية على أنها هي الأساس والأصل الأول في كل تفكير، وعلى أنها في غير حاجة إلى تفسير، بل تؤخذ على أنها الأساس الأول لأي تفسير. إن هذه النظرية تفسر كل شيء بالخبرة التجريبية، ولا تتجح في تفسير هذه الخبرة التجريبية ذاتها.

هذا بالإضافة إلى أن النظرة إلى رأس المال على أنه نتيجة ادخار هو أساس نظرية ماكس فيبر في "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية". فلما كان فيبر مُتبعاً للاقتصاد السياسي في النظر إلى رأس المال على أنه نتيجة ادخار، فقد أخذ يبحث في شروط هذا الادخار، وفي النسق الأخلاقي الذي سمح به، ورآه في أخلاقيات الزهد والتقشف والعمل البروتستانتية، ومن هنا ربط بين الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية، والصلة بينهما هي الادخار<sup>38</sup>. ومن منظور ماركسي، بنى فيبر نظريته على أساس خاطئ، فليس الادخار هو منشأ رأس المال.

## ٢) الاغتراب باعتباره ظهور العمل السابق في صورة رأس مال:

إن الاغتراب في "معالم نقد الاقتصاد السياسي"<sup>39</sup> ينتج عن تحول نتاج العمل السابق إلى رأس مال جديد يدخل في العملية الإنتاجية مسيطراً على عمل جديد، أو كما يقول ماركس، سيطرة العمل الميت على العمل الحي. رأس المال إذن يواجه العمل الحي

---

38) حول أثر الاقتصاد السياسي في نشأة علم الاجتماع، وخاصة أثر المدرسة الحديثة في سوسيولوجيا ماكس فيبر، انظر:

Clarke, Simon, Marx, Marginalism, and Modern Sociology. (London: Palgrave Macmillan, 1982/ 1991), pp. 261 ff; Meszaros, Istvan, The Power of Ideology. (London/ New York: Zed Books, 2005), pp. 18 – 23, 84 – 91.

39) هذا المخطوط هو المسمى Grundrisse، بالألمانية، وهو مجموعة الدفاتر التي دون فيها ماركس كل أفكاره التي أعد منها كتاب "رأس المال" بعد ذلك، وقد دون هذه الدفاتر في سنتي 1857 و 1858. هذه الدفاتر هي مصدر خصب لمعرفة طريقة تفكير ماركس، إذ كتبها على سبيل الإيضاح الذاتي وأثناء عملية البحث والتفكير قبل أن يصيغ نتائج دراساته في صورتها النهائية. وتكمن أهميتها كذلك في أنها تحتوي على أفكار كثيرة غير موجودة في كتاب "رأس المال" بمجلداته الثلاثة.

ويسيطر عليه باعتباره شيئاً مادياً موضوعياً، في حين أنه في حقيقته نتاج لعمل سابق. يقول ماركس: "إن الإنتاج المؤسس على القيمة التبادلية، والذي يستمر على سطحه هذا التبادل الحر والمتساوي للمساويات... هو في أساسه تبادل العمل المتموضع باعتباره قيمة تبادلية مع العمل الحي كقيمة استعمالية، أو للتعبير عن ذلك بطريقة أخرى، إقامة صلة بين العمل وشروطه الموضوعية وبالتالي للموضوعية التي خلقها بنفسه - باعتبارها ملكية [خاصة] مغتربة: اغتراب العمل *Entäusserung*"<sup>40</sup>. والملاحظ أن ماركس في هذا النص يُنحّي جانباً الرأسمالي ورأس المال والسلعة، ويركز على العمل وحده ونتاج هذا العمل. فإذا نظرنا إلى عملية الإنتاج على أنها عملية عمل دون وسائط، اكتشفنا أن العمل المتموضع في صورة شروط إنتاج استعمالية (عناصر الإنتاج والسلع الإنتاجية والاستهلاكية)، يتم تبادله مع العمل الحي. والفارق الكبير، من جراء أن هذه العملية هي تبادل عمل بعمل، هي أن العمل المتموضع مُغترَب عن العمل الحي. والذي أنتج العمل باعتباره مغترباً ومتموضعاً، والذي يصل بينه وبين العمل الحي، هو رأس المال، الذي يقوم بدور الوسيط بينهما من جهة، وبدور الشرط القبلي لاغتراب منتجات العمل وتموضعها في صورة عمل ميت أو شروط إنتاج مادية من جهة أخرى.

والاغتراب عند ماركس هو ظهور العمل الميت، أي العمل السابق الذي تموضع تشيئاً في صورة مادية، على أنه قوى إنتاجية لرأس المال، منفصلة عن العمل الحي ومسيطرة عليه. في الجزء الأول من "نظريات القيمة الزائدة"، وفي الصفحات الأخيرة من هذا الجزء، تستمر تيمة الاغتراب ومقولة التشيؤ في الظهور، مما يعني أن هناك استمراراً قوياً لهذه التيمة من مخطوط 1844، مروراً بالمعالم (1857 - 1858) وصولاً إلى "نظريات القيمة الزائدة" في الستينيات. لا معنى بعد ذلك للقول بقطيعة معرفية في فكر ماركس، بل هو الاستمرار والاتصال. يقول ماركس: "بما أن العمل الحي - من خلال التبادل بين رأس المال والعامل - مُتَضَمَّن في رأس المال، ويظهر على أنه نشاط ينتمي إلى رأس المال من اللحظة التي يبدأ عندها عملية العمل، فإن كل القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعي تظهر على أنها قوى إنتاجية لرأس المال، تماماً مثلما يظهر الشكل الاجتماعي العام للعمل في النقود باعتبارها خاصية لشيء. وهكذا فإن القوة الإنتاجية للعمل الاجتماعي وأشكاله الخاصة تظهر الآن على أنها القوى الإنتاجية لرأس المال وأشكاله، للعمل المتجسد مادياً، للشروط المادية للعمل - والتي، بعد أن اتخذت هذا الشكل المستقل،

40) Marx, Grundrisse, p. 514 - 515.

تتشخصن عن طريق الرأسمالي في علاقته بالعمل الحي. وهنا نجد أمامنا صورة أخرى من قلب العلاقة، *perversion*، والتي أسميناها، عند تعاملنا مع النقود، الصنمية *fetishism*<sup>41</sup>. هناك إذن علاقة داخلية وثيقة بين اغتراب العمل والصنمية. ومثلما أن هناك صنمية للسلع والنقود، هناك كذلك صنمية للقوى الإنتاجية للعمل، والتي تصير ملحقه برأس المال.

أما بالنسبة للرأسمالي الصناعي، فيظهر له الربح على أنه يعود عليه بفضل توليه لمهمة تنظيم الإنتاج، أي باعتباره رائد صناعة *Captain of Industry* أو مقاول أعمال *Entrepreneur*، ومن ثم يظهر ربحه على أنه أجره، أما الفائدة التي يدفعها على رأس المال الذي اقترضه فتظهر له على أنها سعر رأس المال، أي القيمة النقدية التي يجب أن يدفعها لصاحب رأس المال النقدي كي يتمكن من استخدامه. ولأن الفائدة مستقلة ومعدلها ثابت، في حين أن ربحه الصناعي متغير، فهما يظهران بالفعل في دفتر حساباته وفي وعيه على أنهما منفصلان من الأصل، وبذلك لا يدرك الأصل المشترك بينهما وهو أنهما يرجعان إلى القيمة الزائدة التي يضيفها العمل على رأس المال الأصلي. ويظهر الربح الصناعي للرأسمالي الصناعي على أنه حقه الخاص نظراً لأنه يستطيع زيادته عن معدله الطبيعي أو المتوقع، عن طريق اقتصاده في تكاليف الإنتاج أو نجاحه في التسويق، وهذا ما يدعم لديه وهمه بأن الربح من حقه، لأن زيادته هي بالفعل نتيجة نجاحه في المنافسة. وهو عبر كل هذه الأوهام الحقيقية والواقعية والضرورية، لا يدرك أن الربح والفائدة والأجور والريع ما هي سوى تقسيمات اجتماعية للقيمة الزائدة التي أنتجها العمل وحده. كذلك تظهر الفائدة على أنها آتية من رأس المال النقدي وحده، ويظهر هذا الرأسمال النقدي على أنه حامل للفائدة بداخله *Interest – Bearing Capital*، كما لو كانت صفة متأصلة فيه<sup>42</sup>.

### ٣) ظهور القوة الإنتاجية على أنها قوة رأس المال:

ومن بين أوجه الظهور السطحي لرأس المال في الخبرة الظاهرية اليومية للمجتمع الرأسمالي، ظهوره على أنه قوة إنتاجية. إن القوة الإنتاجية الحقيقية هي العمل البشري، ومنتجات هذا العمل البشري من علم وتكنولوجيا، لكن كل هذه القوى البشرية تظهر على أنها قوة رأس المال. يقول ماركس في ذلك: "كل القوى الإنتاجية للعمل الاجتماعي تظهر

41) Marx, Theories of Surplus Value. (Moscow, Progress Publishers, 1969). vol. I, p. 389.

42) Marx, Capital III, p. 953 ff.

على أنها ملحقة [برأس المال]، لا بالعمل بحد ذاته، وباعتبارها قوة تتبع من رحم ذلك الرأسمال؛<sup>43</sup> ويصير رأس المال لذلك "كياناً سحرياً للغاية"<sup>44</sup> بالنسبة للعامل وبالنسبة للرأسمالي وللمجتمع كله، لأن فيه تكمن كل قوة إنتاجية. لكن رأس المال مجرد وسيط، إذ هو يتوسط بين الفاعلين في العملية الاقتصادية، أما الاعتقاد في أن الوسيط هو الأصل والمصدر والمنبع للإنتاجية والثروة فهو دخول في الصنمية. هذه الصنمية لا تصيب الوعي وحسب بل تصيب الواقع المادي نفسه.

لقد بدأ ماركس بتوضيح صنمية السلع، ثم صنمية النقود، ثم صنمية رأس المال الإنتاجي في النص السابق، وأخيراً صنمية رأس المال المالي.

ولا يصير رأس المال معياراً عن القوى الإنتاجية وحسب، بل وعن كل القوى المعرفية للإنسانية. يقول ماركس في ذلك: "إن تراكم المعرفة والمهارة، وللقوى الإنتاجية العامة للعقل الاجتماعي، تمتص في رأس المال، باعتباره مواجهاً للعمل، وتظهر بالتالي على أنها صفات لرأس المال"<sup>45</sup>. هنا يتحدث ماركس عن المعرفة والمهارة والعقل الاجتماعي باعتبارها قوى إنتاجية، ويقول إنها تصير كلها ملحقة برأس المال، مما يمثل أعلى درجة من الاغتراب والتشويء تصل إليها البشرية. لا معنى بعد ذلك للاعتراض على ماركس من منطلق اضمحلال أهمية العمل الصناعي وصعود العمل الذهني والمعرفي، لأن النص السابق يتكلم عنهما. يقول ماركس أيضاً إن هذا النقل "للإنتاجية الاجتماعية للعمل إلى الصفات المادية لرأس المال متجذراً للغاية في عقول الناس، إلى درجة أن مميزات الصناعة الآلية واستخدام العلم والاختراعات... إلخ، تُدرك ضرورة في هذا الشكل المغترب، بحيث يُقدَّر لكل هذه الأشياء أن تكون صفات لرأس المال"<sup>46</sup>. الأمر الهام في هذا النص أنه يلعب على إشكالية الوعي الاجتماعي، والوعي الزائف المنخدع بحقيقة قوى الإنتاج؛ لكن هذا الوعي الزائف نفسه له أساس مادي، لأن رأس المال يصير بالفعل هو القوة الإنتاجية الأساسية في المجتمع. يكشف ماركس عن أن العمل نفسه يلحق قواه الإنتاجية بشيء غريب عنه، شيء يعتقد أنه مختلف عنه في حين أنه ليس سوى إنتاجه هو نفسه وقد انفصل عنه باعتباره شيئاً مستقلاً عنه ويواجه العمل في تناقض. وفي ذلك يقول ماركس: "إن تقدم الإنتاج الرأسمالي يطور طبقة عاملة تنظر، بفضل تعليمها وتراثها وعاداتها، إلى متطلبات ذلك النمط في الإنتاج على أنها قوانين طبيعية بديهية. إن تنظيم

43) Ibid, p. 966.

44) Marx, Grundrisse, p. 694.

45) Marx, Capital I, p. 1058.

عملية الإنتاج الرأسمالية، بمجرد ما أن تتطور بالكامل، تكسر كل مقاومة<sup>٤٦</sup>؛ الرأسمالية في تطورها تخلق ذواتاً منسجمة تماماً معها، إذ تخلق في هذه الذوات أنماط التفكير والعادات الذهنية والسلوكية التي تجعلهم يقبلونها، وبالتالي لا يثورون عليها أبداً. الرأسمالية إذن ليست مجرد نظام منتج للسلع، ولا كذلك لمجرد علاقات إنتاج، بل هي فوق ذلك نظام لإنتاج البشر، لعقلياتهم وسلوكهم اليومي، لهويتهم وذواتهم. إنها نمط في التدوير كذلك. وهنا يتقاطع تحليل ماركس لآليات إنتاج الذوات مع دراسات فوكو حول نفس الموضوع؛ لكن في حين ركز ماركس على البنية الاقتصادية الرأسمالية كنمط في إنتاج الفرد، ركز فوكو على آليات إنتاج أخرى مثل السجن والمستشفى والطب العيادي والطب النفسي.

إن ظهور القوة الإنتاجية على أنها قوة رأس المال يؤدي إلى قلب العلاقة بين الذات الموضوع، وإلى تموضع الذات وتدوير الموضوع. يقول ماركس: "لم يعد العامل يستخدم وسائل الإنتاج، بل أصبحت وسائل الإنتاج هي التي تستخدم العامل. فبدلاً من أن تكون مُستهلكة من قبله باعتبارها عناصر مادية لنشاطه الإنتاجي، أصبحت هي التي تستهلكه باعتباره وقوداً لحياتها الخاصة"؛ وتكتسب حركة رأس المال طابع العملية الحيوية التي "تتأسس فقط في حركته باعتباره قيمة متزايدة التوسع والتكاثر الذاتي"<sup>٤٧</sup>. نكتشف في هذا النص قلباً للعلاقة بين الذات والموضوع. الذات هي العمل الإنساني، والموضوع هو وسائل الإنتاج. ورأس المال يقلب هذه العلاقة بحيث تصبح وسائل الإنتاج، ومعها رأس المال نفسه، هو الذات، والعمل الإنساني الحي هو الموضوع الذي يتحقق به رأس المال باعتباره ذاتاً محققة لذاتها عن طريق موضوع، إذ يصبح العمل الإنساني هو وسيلة رأس المال في التحقق والتعاضم والتراكم. كما تكمن المفارقة هنا في أن العمل الإنساني الحي يصير أداة ووسيلة وموضوعاً لرأس المال المادي.

#### ٤) سبب ظهور رأس المال المالي على أنه قوة مُنتجة:

يدخل رأس المال العملية الاقتصادية باعتباره نقوداً، لكن هذا الدخول نفسه مشروط بعوامل أخرى، فهو لا يتخذ المظهر النقدي إلا لكونه هو نفسه نتيجة لتراكم رأسمالي سابق، ولقيمة زائدة تم تخزينها في صورة نقود. لكن هذه الشروط المسبقة لا تظهر مباشرة أمام الفاعلين الاقتصاديين، بل هي مختفية عنهم دائماً. وبعد إتمام العملية

46) Ibid, p. 899.

47) Marx, Capital I, p. 425.

الاقتصادية من شراء لقوة العمل والمواد الخام، أو بكلمة واحدة لعناصر الإنتاج، وبعد إنتاج السلع، وبعد بيعها في السوق وجني الربح، يعود رأس المال مرة أخرى إلى شكله الأول وهو النقود، الشكل النقدي، لكنه يصير نقداً زائداً، أي النقد الأصلي مضافاً إليه الربح. ويبدو رأس المال المالي في هذه العملية على أنه قوة إنتاجية، لأنه هو الذي يبدأ العملية الإنتاجية بقوته الذاتية، وهو الذي يُسبِّرها في كل مراحلها، تلك المراحل التي تنتهي إليه وقد صار أكبر وأكثر. وتبدو هذه العملية على أنها نمو ذاتي لرأس المال. فلأن رأس المال يبدأ العملية الاقتصادية باعتباره نقوداً وينتهي منها باعتباره نقوداً أيضاً، يظهر وهم بأن رأس المال هو النقود، وبأن النقود هي في حد ذاتها عنصر إنتاجي، بل أهم عنصر إنتاجي، العنصر الإنتاجي الأساسي عن جدارة. وكذلك تظهر الدورة المالية لرأس المال على أنها هي الدورة الاقتصادية ذاتها، ويغيب عنصر الإنتاج. كل هذه الأوهام ناتجة عن الشكل الذي يظهر به رأس المال على سطح المجتمع الرأسمالي. هذا الشكل يخص السطح الظاهري فقط، وهو شكل ظهور العلاقات الرأسمالية *Erscheinungsform*، ولا يكشف أبداً عن ماهية هذه العلاقات.

#### ٥) رأس المال الحامل للفائدة باعتباره أعلى شكل صنمي زائف/ القوة السحرية للنقود:

يذهب ماركس إلى أن تطور نمط الإنتاج الرأسمالي ينتهي إلى ظهور رأس المال باعتباره مستقلاً عن كل عمل بشري وعن العملية الإنتاجية ذاتها. فالدورة الرأسمالية الواقعية تسير هكذا:  $M' - C' - P - C - M$ . حيث تشير  $M$  إلى النقد Money الذي تبدأ به العملية الإنتاجية، و  $C$  إلى السلع الإنتاجية *Commodities* التي يشتريها هذا النقد لإدخالها في العملية الإنتاجية، و  $P$  إلى الإنتاج *Production*. وتكون نتيجة هذا الإنتاج سلعة جديدة بقيمة زائدة  $C'$ ، وتباع هذه السلعة الحاملة للقيمة الزائدة بنقود تزيد عن النقود الأصلية  $M'$ . ويتأسس تطور نمط الإنتاج الرأسمالي في اختصار كل المراحل الوسيطة بين النقد الأصلي  $M$  والنقد الزائد  $M'$ ، ويظهر رأس المال باعتباره منتجاً للقيمة الزائدة من نفسه، أي رأس المال الذي يُولَّد من ذاته الفائدة *Interest - Bearing Capital*، وصيغته هي  $M - M'$ . هذا الرأسمال الحامل للفائدة في ذاته هو أعلى شكل صنمي زائف في الدورة الرأسمالية كلها، ويقول عنه ماركس: "وهكذا نحصل على الشكل الصنمي لرأس المال وعلى مفهوم رأس المال الصنمي *Fetish Capital*. ففي الصيغة  $M - M'$  نجد الشكل الفارغ من المعنى لرأس المال، الشكل الأكثر انحرافاً، والتشبيهُ الأعلى لعلاقات

الإنتاج، وهو الشكل الحامل للفائدة"<sup>٤٨</sup>. هذا هو الشكل البسيط لرأس المال والذي يظهر على سطح المجتمع، والذي يفهمه الناس عادة من كلمة "رأس مال". إن هذا الشكل حسب ماركس يخفي عمليات التشكل التاريخي لرأس المال، ويخفي الشروط الطبقيّة التي تم بها تكوين رأس المال، كما يخفي الشروط الاجتماعيّة والسياسية والطبقيّة التي تمكن الرأسمالية من إعادة إنتاج نفسها باستمرار. وهكذا تظهر النقود، في شكل رأس المال الحامل للفائدة، على أن بها قوة سحرية، قادرة بذاتها على أن توسع نفسها بنفسها، وتنمي ذاتها، في استقلال عن العملية الإنتاجية. وبذلك يتم اكتمال تحول رأس المال إلى صنم.

إن السبب في المظهر السحري الأسطوري الذي يظهر به رأس المال الحامل للفائدة، هو اختفاء المراحل الوسيطة بين رأس المال باعتباره نقوداً، وهي بداية الدورة الرأسمالية، ورأس المال الذي يقع في نهاية الدورة حاملاً قيمة أكثر من التي بدأ بها؛ أي أن السبب هو اختفاء عملية الإنتاج وعملية العمل وعملية الدورة السلعية أو التجارية لرأس المال. وهذا ما يذكرنا بما ذهب إليه سبينوزا في "رسالة في اللاهوت والسياسة"، إذ ذهب إلى أن السبب في الإيمان بالخرافات وإرجاعهم للظواهر غير العادية إلى الأسباب الخرافية، هو أنهم يجهلون العلل الوسيطة. يقول سبينوزا: "يجب أن ننوه هنا بأن اليهود لم يذكروا مطلقاً العلل المتوسطة، أي العلل الجزئية، بل أهملوها تماماً، مفوضين كل شيء إلى الله بدافع من ورعهم الديني، أو كما نقول عادة بدافع من تدينهم الشديد"<sup>٤٩</sup>؛ وذلك لأنهم نسبوا كل حادثة إلى إرادة الله، وفسروا الظواهر غير المفهومة لهم على أنها معجزات تعبر عن تدخل إلهي في مجرى الطبيعة وتوقيفاً وتعطيلاً لقوانينها. ولو كانوا على دراية بالعلل الجزئية للأشياء لأدركوا أن ما أطلقوا عليه معجزات له أسباب طبيعية لكنهم لا يعرفونها، ولأدركوا أن أي شيء لا يخرج عن قوانين الطبيعة. وقد نظروا إلى إرادة الله على أنها فوق الطبيعة في حين أنها ليست سوى قانون الطبيعة نفسه. نرى هنا كيف أن هناك استمراراً فكرياً لتحليل سبينوزا للدين وللخرافات الدينية، وتحليل ماركس للمظهر الزائف الذي تبدو عليه علاقات الإنتاج الرأسمالية وخرافته. لكن في حين أن الخرافات التي كشف عنها سبينوزا تصيب الوعي، فإن الخرافات التي كشف عنها ماركس هي خرافات مادية واقعية يعيش فيها المجتمع الرأسمالي ويمارس فيها حياته اليومية. إن عدم الانتباه للعلل الوسيطة هو السبب في الخرافات الدينية حسب سبينوزا، واختفاء المراحل

48) Marx, Capital III, p. 516.

49) سبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة. ترجمة حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا. دار التنوير، بيروت ٢٠٠٧، ص ١٢٠ - ١٢٢.

الوسيط في العملية الرأسمالية هو السبب في صنمية رأس المال عند ماركس. هذا التوازي المنهجي بين سبينوزا وماركس يشي بأن هيجل لم يكن يحتكر الخلفية الفلسفية لماركس. لو كانت هناك قطيعة لماركس مع الهيجلية، فيبدو أنها كانت في الوقت نفسه انفتاحاً على سبينوزا؛ لقد قطع مع هيجل للعودة إلى سبينوزا<sup>50</sup>.

لكن هل اختفاء المراحل الوسيطة بين رأس المال في بداية العملية الإنتاجية M ونهايتها M' أي رأس المال مع الفائدة، هو اختفاء من الوعي؟ لا. إنه في الحقيقة اختفاء من الممارسة ذاتها. لأن البورصة والنظام الائتماني والمؤسسات المالية مثل البنوك والشركات المساهمة، كل ذلك يخفي الدورة الإنتاجية والسلعية لرأس المال، بحيث يصير من الممكن تحقيق الربح من المعاملات المالية وحدها دون الدخول في أي نشاط إنتاجي أو تجاري. هذا الاختفاء إذن هو اختفاء عملي مادي وليس مجرد اختفاء من الوعي؛ وهذا الاختفاء العملي المادي الذي يشكل ظاهرة من ظواهر السطح الظاهري للعملية الاقتصادية الرأسمالية، هو الذي ينعكس على وعي الفاعلين ويوهمهم بأن رأس المال هو كيان مستقل حامل للفائدة بذاته. وعندما يأخذ علماء الاقتصاد هذا المظهر السطحي للعملية الاقتصادية وينظرون له، فإنهم بذلك ينتجون أوهاماً نظرية، أي أيديولوجيا، تبرر هذا المظهر السطحي، ويكون علمهم الاقتصادي قد وقع بذلك في الابتذال.

### سادساً – مفهوم ماركس عن العلم:

#### (١) تقييد الاقتصاد المبتذل بالسطح الظاهري/ الصيغة الثالوثية/ أشكال الوهم المعاش:

على سطح العملية الاقتصادية، وفي أعين الفاعلين الاقتصاديين، تظهر ثلاثة مكونات للإنتاج، مستقلة عن بعضها البعض، وهذا الاستقلال الظاهري بحت. فرأس المال يأتي بأرباح، والملكية العقارية تأتي بالربح، والعمل يأتي بالأجر. ولأن كل جزء من هذه الأجزاء الثلاثة هو مصدر مستقل للدخل بالفعل، فإن هذا ما يزيد من وهم الانفصال بينها.

---

(50) يرجع الفضل للويس ألتوسير وزملائه في الكشف عن الكثير من العناصر السبينوزية في فكر ماركس، انظر في ذلك:

Althusser, For Marx. Translated by Ben Brewster. (London and New York: Verso, 2005, 1st ed. 1969), p. 78; Althusser, et. al., Reading Capital (The Complete Edition). Translated by Ben Brewster and David Fernbach. (London and New York: Verso 2016), pp. 239, 250, 255, 343.

ينقد ماركس الاقتصاد السياسي بعد ريكاردو وجون ستيوارت ميل، والذي أطلق عليه "الاقتصاد المبتذل" Vulgar Political Economy، لأنه التزم بالسطح الظاهري للعملية الاقتصادية، ولم ينتبه إلى البنية العميقة الحاكمة للاقتصاد، ولأنه عالج الاقتصاد باعتباره كياناً معزولاً عن المجتمع والسياسة والتاريخ، ونقيد بالسوق والبورصة والشركة المساهمة وأهمل المصنع والعمال. والاقتصاد المبتذل هو الذي وضع صيغة شهيرة فسر بها كل الواقع الاقتصادي، وهي ما أطلق عليه ماركس "الصيغة الثلاثية" The Trinity Formula، وكان دائماً ما يسخر منها ويسميتها "الثالوث المقدس"؛ وهي: الأرض - الربيع/ العمل - الأجور/ رأس المال - الفائدة. هذه الصيغة الثلاثية تعبر عن مصادر الدخل الثلاثة في المجتمع الرأسمالي، أخذها الاقتصاد السياسي المبتذل كمقولات جاهزة يفسر بها العمليات الاقتصادية، في حين أنها كانت مجرد أشكال ظاهرية للاقتصاد.

ولم تكن هذه الصيغة الثلاثية مجرد اختراع نظري لعلماء الاقتصاد، بل كانت الصورة الفعلية، وإن كانت واهمة وزائفة، والتي يظهر بها الاقتصاد الرأسمالي في أعين الفاعلين الاقتصاديين. إنها مصادر الدخل الثلاثة التي أخذها علماء الاقتصاد باعتبارها حقيقة قائمة وفي غير حاجة إلى تفسير، وسلموا بها وفسروا عن طريقها الاقتصاد كله، في حين أنها كانت في حد ذاتها في حاجة إلى تفسير. لقد كانت وهماً مادياً، وهماً ضرورياً، يعيش به وفيه كل الناس في المجتمع الرأسمالي. إنه السطح الظاهري للعملية الاقتصادية، وهو سطح مشاهد ومعاش بالفعل، ويشكل مظهراً تجريبياً مادياً، لكنه مجرد مظهر. يقول ماركس في ذلك: "من الطبيعي للفاعلين الواقعيين في مجال الإنتاج أن يشعروا بالألفة في تلك الأشكال المغترية واللاعقلانية لرأس المال... بما أن هذه هي بالضبط التشكلات الظاهرية التي يتحركون فيها ويجدون فيها أشغالهم اليومية"<sup>51</sup>. إن هذه

---

51) "التشكلات الظاهرية" هي ترجمة لـ Gestaltungen des Scheins، (ص ٨٣٨ من 25 MEW) والتي ترجمها إرنست أونترمان لأول مرة بـ forms of illusion:

Karl Marx, Capital: A Critique of Political Economy. Volume III: The Process of Capitalist Production as a Whole. Ed. Federick Engels. Trans. from the 1st German edition by Ernest Untermann (Chicago: Charles H. Kerr and Co. Cooperative, 1909), p. 967.

وترجمها ديفيد فرنباخ بـ configurations of appearance (ص ٩٦٩ من ترجمته التي أستخدمها أنا في هذه الدراسة). وترجمها فالح عبد الجبار بـ "أشكال المظهر"، ص ٩٦٢ من نشرة دار الفارابي. وأعتقد أن ترجمتي "التشكلات الظاهرية" هي الأقرب للأصل الألماني.

الأشكال ليست وهماً بمعنى زيفاً وخداعاً بصرياً، تتطلب في القضاء عليها حدة في النظر مثلاً، بل هي أشكال مادية تظهر على السطح وتخفي حقيقة العملية الاقتصادية. ليست الأوهام الناتجة عن نمط الإنتاج الرأسمالي إذن أوهام بصرية أو فكرية، بل هي أوهام حياتية وعملية ومادية. وليست الفينومينولوجيا التي يمارسها ماركس هي فينومينولوجيا للوعي وحسب، بل هي فوق ذلك فينومينولوجيا مادية تجريبية لأشكال ظهور زائفة في العالم الاقتصادي.

ويعد اكتشاف ماركس لأوهام العملية، أو للطابع العملي المادي للأوهام، تطويراً، بل تنويراً، أحدثه على المعالجة الفلسفية للأوهام. فقد سبق للعديد من الفلاسفة قبل ماركس الكشف عن الأوهام التي تصيب الوعي، لكن أهمية ماركس وإضافته الحقيقية هي في اكتشافه للوهم العملي المادي، الذي لا يصيب الوعي وحسب، بل يصيب الممارسة والحياة الرأسمالية كلها. ليس علماء الاقتصاد وحدهم هم المنخدعون بالمظهر السطحي للعملية الاقتصادية، بل الفاعلين الاقتصاديين أنفسهم هم المنخدعون. لقد تناول بيكون الأوهام أو الأصنام الأربعة الشهيرة، وأطلق عليها Idols. أوهام الكهف وأوهام المسرح وأوهام الجنس وأوهام السوق. والملاحظ أن كلمة idol تتشابه مع كلمة idea. إن نقد الأيديولوجيا الذي يمارسه ماركس Ideology Critique هو بالأحرى نقد للأوهام، يمكن أن نسميه Ideology Critique. إنها العلم الدارس للأوهام. وبعد بيكون نجد سبينوزا الذي كشف عن الأوهام الدينية الناجمة عن العقلية الخرافية للعامة، والناتجة عن سيطرة العاطفة والخيال والانفعالات، مثل الخوف والرجاء، وكشف كذلك عن الأوهام المتعلقة بالتصور الأنثروبومورفي للإله، والذي ينظر إليه على أنه مشخص ومادي. ثم نجد كانط الذي تحدث عن الوهم الترانسندنتالي Transcendental Illusion المتعلق بشيء يسمى النفس ويلحق بها الجوهرية والفردية والخلود، والمتعلق بالإله الذي يُعتقد في إمكان البرهنة على وجوده بالفكر وحده. ثم هيجل في "فينومينولوجيا الروح"، الذي كشف عما يصيب الوعي من زيف نتيجة لتقيده بعالم الظاهر وبالخبرة الحسية المباشرة. وأخيراً فويرباخ الذي كشف عن أوهام المسيحية، وعن كون الدين عبارة عن وعي مغترب.

لكن كل تلك التحليلات السابقة على ماركس لأوهام كانت تنظر إليها على أنها تصيب الوعي، وتتطلب للقضاء عليها مجرد وعي فلسفي علمي يستطيع التحرر منها بالعقل والتأمل العقلي. فالتحرر من أوهام الوعي حسب الفلاسفة يتطلب تطهير الوعي بالنظرة الفلسفية الصادقة المتسلحة بالعقل والمنطق، والناظرة إلى الطبائع الحقة للأشياء

والموجودات. لكن الأوهام التي كشف عنها ماركس لا تصيب الوعي وحده، بل تصيب الممارسة والحياة والعمل، لا النظر وحسب، وبالتالي تتطلب للقضاء عليها، كما قال ماركس نفسه، القضاء على الشروط المادية التي تنتج هذه الأوهام. فهو القائل في مقدمته لكتابه في نقد فلسفة الحق لهيجل إن القضاء على الوهم الديني يتطلب القضاء على الظروف الاجتماعية والمادية التي تُنتج هذا الوهم الديني<sup>52</sup>.

## ٢) تجاوز الوعي اليومي للفاعلين:

كان ماركس يسعى نحو الدراسة العلمية غير المتحيزة للرأسمالية. وكي يصل إلى العلمية كان عليه أن يميز بين أفكار الناس عن الرأسمالية وحقيقة النظام الرأسمالي نفسه. فلا يمكن أن تكون دراسة ما يعتقدونه الناس حول العالم الاقتصادي هي الدراسة العلمية لهذا العالم؛ إذ كان ماركس على قناعة بأن الآليات التي تحكم حركة الاقتصاد مختلفة تماماً عن أفكار الفاعلين الاقتصاديين. والحقيقة أن تجاوز ماركس للوعي اليومي للفاعلين ولأفكارهم حول الواقع الاقتصادي، للوصول إلى هذا الواقع نفسه، وعدم التقيد بالمستوى الظاهري السطحي الذي يبدو عليه هذا الواقع، إنما هو تجاوز منه للجانب الذاتي المسيطر على العلم الاقتصادي السائد في عصره للوصول إلى الموضوعية، ذلك الجانب الذاتي الذي لا يزال سائداً حتى الآن في كثير من اتجاهات التحليل الاقتصادي والنظرية الاقتصادية. وعلى الجانب الآخر فإن ما كان يوجه ماركس في تجاوزه للوعي اليومي للفاعلين الاقتصاديين هو قناعة فلسفية لديه، كان متمسكاً بها منذ شبابه، وهي تنص على أن الشروط المادية التي يعيشها البشر هي التي تحدد وعيهم، لا الوعي هو الذي يحدد تلك الشروط؛ وبالتالي فأى دراسة لعالم الاقتصاد من منطلق الأفكار الشائعة حول الاقتصاد لن تكون علمية أبداً، بل ستكون مضادة للعلم.

والعلم عند ماركس يجب أن يتجاوز عالم الظاهر، للوصول إلى ماهية العلاقة الفعلية الحاكمة للاقتصاد. يقول في ذلك: "إن أشكال الظهور يعاد إنتاجها مباشرة وطوعياً، باعتبارها أنماطاً مُرسلة وعادية للفكر؛ أما العلاقة الجوهرية فيجب أن تُكتشف أولاً بالعلم"<sup>53</sup>. إن ماركس في هذه العبارة يقيم المواجهة بين أشكال الظهور forms of appearance، والعلاقة الجوهرية essential relation. كما يتضح منها أن ما يفهمه

52) Marx: "A Contribution to the Critique of Hegel's Philosophy of Right: Introduction", in Early Writings, Translated by Rodney Livingstone and Gregory Benton. (London: Penguin Books, 1975). p. 244.

53) Marx, Capital I, p. 682.

ماركس من العلم، وهو الدراسة المتجاوزة لعالم الظاهر للوصول إلى ماهية الأشياء وحقيقتها في ذاتها، معاكس تماماً لكانط. ومعاكسة نظريته في المعرفة لنظرية المعرفة الكانطية تثبت عمق البعد الفلسفي لديه. ومن جانب آخر فإن مفهوم ماركس عن العلم متفق تماماً مع العلم الحديث، وخاصة بدايته مع كوبرنيكوس، الذي أوضح أن حركة الشمس حول الأرض هي مجرد حركة ظاهرية، وأن الحركة الحقيقية معاكسة تماماً لتلك الحركة الظاهرية. فالعلم الحديث عمل دائماً على التجاوز المستمر للظاهر للوصول إلى الحقيقة المخفية عن الأعين.

يقول ماركس: "... إن أحد مهام العلم هو اختزال الحركة المرئية الظاهرية إلى الحركة الباطنية. وتبعاً لذلك سوف يكون من الواضح بذاته تماماً أن أفكاراً تنشأ ضرورة عن القوانين الاقتصادية في رؤوس الفاعلين في عمليات الإنتاج والدوران الرأسمالي، معاكسة تماماً لهذه القوانين نفسها، وأنها مجرد تعبير في الوعي عن هذه الحركة الظاهرية"<sup>٥٤</sup>. يتضح من هذا النص أن مهمة العلم في نظر ماركس هي في تجاوز الظاهر والحركة الظاهرية إلى الحركة الواقعية، وأن وعي الفاعلين في العملية الاقتصادية مقلوب، وأن أفكار هؤلاء الفاعلين عن العملية الاقتصادية هي مجرد انعكاس في الوعي للحركة الظاهرية لا للحركة الواقعية. الأفكار إذن انعكاس للظاهر لا للشيء في ذاته. ويذكرنا ذلك بكانط بالطبع. فعندما قدم كانط نظريته حول التناسب بين تصورات الفهم الخالص، أو المقولات القبلية، وبين الخبرة التجريبية، فقد كان معبراً عن السطح الظاهري للمجتمع الرأسمالي في صورة نظرية في المعرفة. لقد أنكر كانط إمكان معرفة الشيء في ذاته، وباعتباره مفكراً بورجوازيًا يعيش في مجتمع رأسمالي تحكمه ثنائية الظاهر والماهية، الماهية التي هي الشيء في ذاته، فإن نظريته في المعرفة والمنكرة لإمكان معرفة الشيء في ذاته، هي انعكاس للمجتمع الرأسمالي الذي لا يفهم إلا ظاهر العملية الاقتصادية، أما ماهيتها الداخلية فهي مخفية عنه، وكانط يقول ذلك بالضبط، إذ يذهب إلى أنه لا يمكن معرفة الشيء في ذاته، على الرغم من أنه يعرف جيداً أن هناك شيئاً في ذاته!

طالما بقيت علاقات الإنتاج الرأسمالية على حالها، يظل الانقسام قائماً بين سطح ظاهري وبنية فعلية مُحْتَجَبَةٌ، وتظل أوهام الرأسمالية مسيطرة على الفاعلين، رأسماليين وعمال على السواء. إذ يذهب ماركس إلى أن "الحجاب الغامض لا يُخْلَع عن عملية الإنتاج المادي إلا عندما يصير إنتاجاً لمنتجين أحرار ومتعاونين بحرية، وخاضعاً

---

54) Marx, Capital III, p, 428.

لسيطرتهم الواعية المخططة<sup>55</sup>. الحتمية الاقتصادية إذن هي هذا الحجاب الغامض الذي يريد ماركس إزالته. ماركس ليس داعياً للحتمية الاقتصادية، بل على العكس، إنه يواجهها، باعتبارها زائفة. فقط عندما ينتهي مجال الحتمية، يفتح عالم الحرية.

يُنظر إلى فكر ماركس على أنه يؤكد على الحتمية الاقتصادية، لكن العكس هو الصحيح. الحتمية الاقتصادية عنده هي هدف للنقد والتحليل. لقد كان يهدف الكشف عن الطابع الحتمي الذي تظهر به القوانين الاقتصادية في المجتمع الرأسمالي، بهدف التحرر منها. إنه يريد التحرر من الحتمية الاقتصادية، لا التأكيد عليها. وفي ذلك يقول صمويل كلارك: "بمجرد ما أن يتم اكتشاف أن القوانين الاقتصادية ليست طبيعية بل اجتماعية، نتوصل إلى أن هذه القوانين لا تحدد مصير البشرية، بل تحدد فقط مصير شكل محدد من المجتمع"<sup>56</sup>، في فترة تاريخية معينة.

### ٣) ماركس ونسيان الوجود:

يتمثل أحد أهم أسباب الأوهام، وأحد أسباب عدم تعبير السطح الظاهري للمجتمع الرأسمالي عن حقيقته، في أن نمط الإنتاج الرأسمالي لا يكشف عن مراحل تكوّنه التاريخية. فالقوانين الرأسمالية التي تظهر على أنها شبه طبيعية وثابتة ومادية وحتمية، هي نتيجة نشأة وتطور تاريخي سابق، مختفٍ عن أعين الفاعلين الحاليين. بل إن تثبيت وطبنة هذه القوانين هو نتيجة لعملية تاريخية كذلك. فالشكل السلعي للمنتج يفترض الانفصال بين القيمة الاستعمالية والقيمة التبادلية، بمعنى أن السلعة هي الشيء المنتج خصيصاً للبيع، أي المنتج باعتباره سلعة من الأصل، أي للتبادل، وهذا الإنتاج للتبادل يفترض الانفصال بين القيمة التبادلية والقيمة الاستعمالية، فالمنتج لا يُنتج لاستعماله الشخصي بل ينتج للتبادل. وهذا هو منشأ الشكل السلعي Commodity Form. هذا الانفصال بين القيمتين هو نتيجة تطور تاريخي، غائب عن أعين الفاعلين الحاليين. والربح يفترض استحواذ الرأسمالية على القيمة الزائدة، وهذا الاستحواذ يأتي بفضل وجود عمالة مأجورة تبيع قوة عملها الذي هو المصدر الوحيد لحياتها، وكذلك المصدر الوحيد للقيمة الزائدة. ووجود سوق للعمل المأجور يفترض مراحل تاريخية غير واضحة وغير حاضرة للفاعلين الحاليين، لأنها "تاريخية"، أي تنتمي للماضي. إن وجود سوق للعمل المأجور هو نتيجة لفصل المنتجين المباشرين عن أدوات عملهم، وتحويلها إلى ملكية

55) Marx, Capital I, p. 173.

56) Clarke, Simon, Marx, Marginalism, and Modern Sociology, p. 77.

خاصة لأفراد، ذلك الفصل الذي تحدث عنه ماركس في الجزء المتعلق بالتراكم الأصلي Primitive Accumulation. الشكل السلعي إذن يفترض العمالة المأجورة، والعمالة المأجورة هي نتيجة فصل المنتجين عن وسائل إنتاجهم، وهي كذلك نتيجة لعمليات التشكل التاريخي لهذه العمالة المأجورة، التي أسهمت فيها الدولة والقوانين. أما السطح الظاهري للمجتمع الرأسمالي فلا يقدم لنا سوى عمالة مأجورة جاهزة ومعروضة في سوق العمل، فقط، ويتم نسيان كل العمليات التاريخية التي أنتجت هذه العمالة المأجورة. نسيان التاريخ هذا هو نسيان الوجود الحقيقي الواقعي للتشكلات الظاهرية للمجتمع الرأسمالي. إنه نسيان الوجود بالمعنى الذي يقصده هايدجر، لكن في حين عبر هايدجر عن نسيان الوجود في مصطلحات أنطولوجية وميتافيزيقية ووجودية، كشف ماركس عن النسيان الحقيقي للوجود الحقيقي. إن أحد أهم أسباب عدم تعبير الظاهر السطحي للمجتمع الرأسمالي عن حقيقته، هو أن الأشكال الاقتصادية المكتملة والتي تظهر على أنها طبيعية، هي نتيجة لتطور تاريخي، وهذا التطور لا نراه مرسوماً على وجه تلك الأشكال المكتملة، بل يكتشفها التحليل العلمي وحده، والموجه بتصور مختلف عن العلم، غير التصور التجريبي والوضعي الساذج.

## خاتمة:

### أولوية ثنائية الظاهر والماهية على ثنائية البناء الفوقي والبناء التحتي في كتاب "رأس المال":

إن الدراسة الدقيقة لنص كتاب "رأس المال" يوضح لنا أن به أولوية لثنائية الظاهر والماهية على ثنائية البناء الفوقي والبناء التحتي. إن ثنائية الظاهر والماهية Appearance/ Essence - والتي تضم معاني أخرى كثيرة متسلسلة منها، مثل ثنائية السطح الظاهري للعملية الاقتصادية والبنية الحقيقية لها - مستقلة عن الثنائية الأولى بين التحتي والفوقي، ولا تُرد إليها، ويمكن أن تُفهم في استقلال عنها. ذلك لأن الخبرة اليومية بالسطح الظاهري للعملية الاقتصادية والتي لا يثق بها ماركس، هي خبرة بسطح مادي فعلي وليست بشيء وهمي أو مُتخيل، فالسطح الظاهري هو بالفعل مادي وملموس، وهو ليس شيئاً يظهر للوعي، بل هو شيء يتم التعامل معه مادياً، لكنه السطح المتشبه reified والمصاب بالصنمية fetishized. الثنائية الواضحة في "رأس المال" إذن ليست بين وعي ينتمي لبناء فوقي وبناء تحتي مادي وحسب، بل هي فوق ذلك بين سطح ظاهري، مادي وتجريبي وموضوعي، من جهة، وبنية عميقة مختفية تتأسس في علاقات إنتاج وقوانين تحكم إنتاج القيمة الزائدة في المجتمع الرأسمالي. السطح الظاهري للاقتصاد في نص ماركس ليس انعكاساً ذهنياً زائفاً لواقع مادي موضوعي، بل هو ظهور مادي وموضوعي زائف لحقيقة الاقتصاد الرأسمالي. وهو ليس انعكاساً في الوعي لبناء تحتي مادي، لأن هذا السطح الظاهر هو نفسه مادي ويظهر بموضوعية لكنها موضوعية زائفة. وعندما تدرك الخبرة اليومية هذا السطح الظاهري الزائف للعملية الاقتصادية، تُنتج تصورات وأفكاراً زائفة، وهي ما أطلق عليه ماركس "أوهام" Illusions. يقول ماركس في ذلك: "إن النمط المكتمل للعلاقات الاقتصادية كما هو مُشاهد على السطح، وكما هو منعكس في تصورات حاملي هذه العلاقات وفاعليها... مختلف تماماً، وبالأحرى هو العكس التام، من نمط جوهرها الباطن، لكن المختفي concealed من السطح ومن التصورات المقابلة لهذا السطح"<sup>٥٧</sup>. هنا يؤكد ماركس على أن ظاهرة قلب العلاقة بين الظاهر والماهية لا تخص الوعي بالعملية الاقتصادية وحده، بل قبل أن يكون هذا القلب ظاهر في الوعي بالمعنى الفينومينولوجي، فهو أولاً خاصية للسطح الظاهري التجريبي

---

57) Marx, Capital III, p. 311.

للعلاقات الاقتصادية. هذا السطح هو المقلوب، قيل الوعي به، والوعي عندما يتمسك بهذا السطح المقلوب ويعتبره كل الحقيقة وكل الواقع، يصير هو نفسه مقلوباً.

لكن ما هو الواقع الباطني المخفي للعملية الاقتصادية؟ إنه قوانين إنتاج وتوزيع القيمة الزائدة. يقول ماركس في ذلك: "إن القيمة الزائدة ومعدلها، هما الماهية المختفية *invisible essence* والمجهولة والتي تحتاج البحث، في حين أن معدل الربح وبالتالي ظهور القيمة الزائدة في شكل الربح هو الظاهرة البادية على السطح *visible surface* phenomena".<sup>58</sup>

### فهم منطق الهيمنة للتححر منه:

لقد كان هدف ماركس الأساسي من كتابه "رأس المال" أن يجعل الطبقة العاملة واعية بشروط تحررها. وكي تعي بهذه الشروط يجب أولاً أن تكون واعية بالشروط التي تكبلها وتهيمن عليها. فمن أجل التحرر من الهيمنة يجب أولاً فهم منطق الهيمنة، وفهم كيفية عمل هذا المنطق. وفي "رأس المال" ركز ماركس على دراسة منطق الهيمنة، أما منطق التحرر فلا يمكن أن يوضع على الورق بل يجب أن يُمارس أولاً، إذ لا يمكن أن يوضع في صورة نظرية تملي على الناس ما يجب أن يفعلوه كي يتحرروا، كما لو كان كتاباً في الطبخ. ولهذا السبب وضع ماركس كتاباً يسمى "رأس المال"، ولم يضع كتاباً يسمى "الاشتراكية"؛ إنه لم يضع وصفاً كي تُطبق، ولم يملِ على الناس كيف يتحررون، بل قدم لهم منطق الهيمنة وهو يعمل عليهم دون وعي منهم، وترك لهم مهمة تحرير أنفسهم. فلا معنى بعد ذلك للقول بأن الاشتراكية فشلت في التطبيق، لأن ماركس لم يضعها كنظرية للتطبيق، لم يضع وصفاً طبخ<sup>59</sup>، لم يضع دليلاً توجيهياً لكيفية تطبيق الاشتراكية، ولم يضع كتاباً يسمى "مبادئ الاشتراكية". إن التحرر ممارسة قبل أن يكون نظرية، والنظرية دائماً ما تكون تالية على الممارسة. والنظرية الوحيدة التي وضعها ماركس هي في كيفية عمل الاقتصاد الرأسمالي، ولم يضع نظرية في كيفية عمل الاقتصاد الاشتراكي. لقد كان ماركس يعلم جيداً أن التنظير تال على موضوع التنظير، فكيف يضع نظرية في الاشتراكية قبل التحول إلى الاشتراكية؟ لكن الرأسمالية نظام قائم بالفعل، ولذلك أمكنه التنظير لها. إذا كانت الماركسية فكراً يكشف عن منطق الهيمنة الرأسمالية وآليات الاستغلال الخاصة بها، فكيف نقول عنها إنها فشلت؟ إن الحكم الأصح عليها ليس بناءً

58) Ibid, p. 134.

59) Marx, Capital I, p. 99.

على فشلها أو نجاحها في التطبيق، بل بناءً على فشلها أو نجاحها في التفسير، تفسير كيفية عمل منطق الهيمنة.

والحقيقة أن ماركس كان مُقلِّداً جداً في الحديث عن الاشتراكية في أعماله الاقتصادية. إذ يبدو أن من كثرة نقده للاشتراكيات السابقة عليه، والتي كانت كلها يوطوبية، لم يتحدث ماركس كثيراً عن الاشتراكية في "رأس المال"، وكل حديثه عنها كان موزعاً على مواضع قليلة من أعماله، وأغلبها يقارن فيها بين نمط الإنتاج الرأسمالي والاشتراكية، أي أن حديثه عنها كان على سبيل المقارنة، حيث كانت أداة نقدية ومقياساً يقيس عليه الرأسمالية ذاتها. وفي مقابل الصور اليوطوبية عن المجتمع الاشتراكي وخطط العمل التي وضعها الاشتراكيون السابقون، والتي نقدها ماركس كلها، فهو في المقابل لم يضع تصوراً كاملاً عن الاشتراكية أو عن كيفية تحقيقها. وطغى هدف الكشف عن منطق الهيمنة لديه على هدف الكشف عن منطق التحرر.

Adorno, *Kant's Critique of Pure Reason (1959)*. Edited by Rolf Tiedemann, translated by Rodney Livingstone (Stanford/ California: Stanford University Press, 2001)

Althusser, "Theory, Theoretical Practice, and Theoretical Formation, Ideology and Ideological Struggle", in *Philosophy and the Spontaneous Philosophy of the Scientists*. (London & New York: Verso, 1990)

Althusser, et. Al., *Reading Capital (The Complete Edition)*. Translated by Ben Brewster and David Fernbach. (London and New York: Verso 2016)

Althusser, et. al., *Reading Capital (The Complete Edition)*. Translated by Ben Brewster and David Fernbach. (London and New York: Verso 2016)

Althusser, *For Marx*. Translated by Ben Brewster. (London and New York: Verso, 2005, 1<sup>st</sup> ed. 1969)

Althusser, *For Marx*. Translated by Ben Brewster. (London and New York: Verso, 2005, 1<sup>st</sup> ed. 1969)

Amin, Samir, *Eurocentrism, Modernity, Religion and Democracy. A Critique of Eurocentrism and Culturaton*. Translated by Russell Moore and James Membrez. (New York: Monthly Review Press, 2<sup>nd</sup> ed. 2009)

Clarke, Simon, *Marx, Marginalism, and Modern Sociology*. (London: Palgrave Macmillan, 1982/ 1991)

Foucault, Michel, *Security, Territory, Population. Lectures at the College de France (1977-1978)*. Translated by Graham Burchell. (Basingstoke and New York: Palgrave Macmillan, 2007)

Goldmann, Lucien, *Immanuel Kant* (London/ New York: Verso, 2011/ first published 1945)

Marx, *A Contribution to the Critique of Political Economy*. Translated by N.I. Stone. (Chicago: Charles H. Kerr & Co.: 1904)

Marx, *Capital Vol. 3*. Translated by David Fernbach. (London: Penguin Books, 1981)

Marx, *Capital, volume I*. Translated by Ben Fowkes. (London: Penguin Books, 1976)

Marx, *Critique of Hegel's Philosophy of Right*. Translated by Annette Jolin and Joseph O'Malley. (Cambridge: Cambridge University Press, 1970)

Marx, *Early Writings*, Translated by Rodney Livingstone and Gregory Benton. (London: Penguin Books, 1975).

Marx, *Early Writings*, Translated by Rodney Livingstone and Gregory Benton. (London: Penguin Books, 1975)

Marx, *Grundrisse, Foundations of the Critique of Political Economy*. Translated by Martin Nicolaus. (London: Penguin, 1993)

Marx, *Pre-Capitalist Economic Formations*, translated by Jack Cohen, edited with introduction by E. J. Hobsbawm. (New York: International Publishers, 1964)

Marx, *The Poverty of Philosophy*, MECW, vol. 6

Marx, *Theories of Surplus Value*. (Moscow, Progress Publishers, 1969).

Marx, *Zur Kritik der Politischen Ökonomie*. (Stuttgart, 1903)

Meszaros, Istvan, *The Power of Ideology*. (London/ New York: Zed Books, 2005)

Negri, Antonio, *The Savage Anomaly: The Power of Spinoza's Metaphysics and Politics*. Translated by Michael Hardt. (Minneapolis, Oxford: University of Minnesota Press, 1991)

Sohn-Rethel, Alfred, *Intellectual and Manual Labour: A Critique of Epistemology* (London: Macmillan, 1978)

## ثانياً – المراجع العربية:

سبينوزا: رسالة في اللاهوت والسياسة. ترجمة حسن حنفي، مراجعة فؤاد زكريا. دار التنوير، بيروت ٢٠٠٧